



شرح الملوك على متن السلام في المنطق ، تأليف أحمد بن عبد
الفتاح بن يوسف الصفيري الشافعي ، القاسري ، الأزهر
(١٠٨٨ - ١١٨١ هـ) بخط يوسف سيد أحمد عبد

٣٤٩٢

الغني ٣٧٥ هـ.

٥٩ ق ٢١ ص ٢١٥ × ٢٤٣ سم

نسخة جيدة ، خطها نسخ حسن ، المتن بالحبرة ، مطبوع

الازهرية ٣ : ٢٦٤ ، الظاهرية - فلسفة ومنطق : ١٢٩

١ - المنطق أ - الملوك ، أحمد بن عبد الفتاح (١٠٨٨ -

١١٨٨ هـ) بد

الشرح الصغير
الناسخ ج - تاريخ النسخ د -
على السلام

1893

1893
1893

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله العالم بالكلية والجزئيات الهادي
العقول الى حل صعاب المعقولات بطرق
اكتساب التصورات والتصديقات والصلوة
والسلام على سيدنا محمد الجاهل لاجناس
الكمال والفضائل المختار من افضل
الانواع واشرف اصناف الارواح والقبائل
وعلى اله واصحابه ذوي العقول الزكية وما يبي
الانظار وعلى التابعين ومن تبعهم باحسان
من ذوي الانوار وبدايع الاسرار **الجل**
فاني قد كنت شرحت فيما مضى كتاب السلم
شرحاً بديع الانتقاء مشتملاً على فوائده
التحقيقات ونكات التدقيقات وبدايع
العرفان دلت فيه صعاب المشكلات
على طرف الثمام واستخرجت فيه مستودعات
اسرار وطرائف افهام وظفرت فيه بدقائق
انظار ونجبات استاروا هتديت فيه على
غريب نكات وعرايس ابكار يشم رائت
ان الهم الان قد قصرت والعقول في هذا
الزمان قد تبدلت وتكررت فصرفت الامة
ثانياً نحو الاختصار والافتصاد على التحقيقات

وبند

وبند الاغيار ما زجا للشرح بالمشرع امتزاج
الما بالراح والحسد بالروح وما توفيقى الا
بالله عليه توكلت واليه انيب **بسم الله**
الرحمن الرحيم ابتداءً وابتداي او اولي او تاليفي
واستدأ باليسعة تاسياً بالقران العزيز وامتاز
لمقتضى قوله صلى الله عليه وسلم فيما اخرج به
الايمنة **كل امرئ يبال لا يبداهة لبسم**
الله الرحمن الرحيم فهو اجزم اي مقطوع
البركة وفي رواية بحمد الله دواه ابوداود
وغیره وحسنه ابن الصلاح وغيره
الحمد لله اي الشنا بحميد الصفات لله اذ الحمد
هو الشنا بالجميل غير كحادث المطبوع وابتدا
ثانياً بالحمد لما روجع بين الابتدائي عملاً بالروايتين
السابقتين واشارة الى انه لا تقارض
بينهما اذ الابتدائي حقيقي وهو ما لم يسبقه
شيء واصنافي وهو ما كان بالاضافة الى ما
بعده وان كان مسبوقاً وقدم البسمة لانها
اولى بالتقديم لان حديثاً اقوى كما قيل وعملاً
بالكتاب واجماع واثر التصدير في الحمد
بالجملة الاسمية تاسياً بالامية القرآنية
ولذلك لانه على الشبوت دون الفعلية وما يرد

من انما لا تدرك على توف المتكلم المحمد بنفسه اجيب
عنه بانها انشائية على الصحيح فتدرك عليه **الذي**
قد اخرجنا اي ظهر **نتائج** جمع نتيجة وهي ما
يحصل عقب النظر من العلم بالمنظور فيه وهي
عند المناطقة تصديق يلزم من تسليم تصديق
لذا هما وعند المتكلمين ما يحصل العلم به عقب
العلم بوجه الدليل واسناد الاخراج الى الله
تعالى اشارة الى مذهب اهل الحق من انه لا تاتى
للعبد في شئ من المعلوم وغيرها وسياتي الخلاف
في الربط بين الدليل والنتيجة ان شاء الله تعالى
مبسوطا **الفكر** يطلق على المفكر فيه فجازا وعلى
حركة النفس في المقولات لغة وعلى النظر
الاصطلاحي اصطلاحا فيعرف على الاخير بان
ترتيب امور معلومة للتوصل الى مجهول **الارباب**
اي اصحاب **الحج** بالقصر اي العقل والاف
للكمال وفي تصدير الكتاب بالنتائج والفكر
والعقل المشعر ذلك بان مقصوده علم المقولات
براعة الاستدلال وهي ان يذكر المتكلم في اول
كلامه ما يشعر بمقصوده والعقل نور وحياتي
به تدرك النفس العلوم الضرورية والنظرية
وهذا اسم الاقوال وفي هذا البيت ابحاث

نفسه

نفسه وشحنها بالشرح **وحط** اي ازال وضع
عنهم اي ارباب **الحج** من **سما العقل** بدل من
مجموع تجار والمجروف اعني عنهم اي عن عقولهم
الذي كالسما فن بمعنى عن والد في العقل عوض
من الضمير والاصناف في سما العقل من اضافة
المشبه به الى المشبه **كل حجاب** مفعول حط
من حجاب الجاهل اي الجاهل الذي كالسحاب ومن
بيانته وشبه العقل بالسما لكونه محلا لاطوار
شمس المعارف المعنوية كما ان السما محل لظهور
شمس الاشراق الحسية والجهل بالسحاب لكونه
يحجب العقل عن الادراكات المعنوية كما ان السحاب
يحجب الناظر عن ادراك الشمس الحسية وكل من
السحاب والجهل وجودي **حتى** الانتها اي الى ان
بلدت اي ظهرت **لهم شمس المعرفة** اي
المعرفة التي كالشمس واجمع للتعظيم **راو حذر**
اي مخدرات شمس المعرفة اذا القاعدة ان
الضمير يعود الى المضاف ما لم يكن لفظا كل
فيعود لما اضيف اليه والمراد بالمدركات هنا
المسائل الصعبة شربت بالعراس المسترة تحت
الحذر **منكسفة** اي متضعة **حمد** ثانيا بعد
حمده اولاتاسيا بحديث ان الحمد لله حمده

ولان الاول باجملة الاسمية والثاني بالفعلية
فقد اجمع بين الامرين ليثبت بكل من الكاسين
جل اي عظم حال او صفة للضمير في محله على
مذهب الكسائي لانه يجوز عنده وصف الضمير
باجملة اذا كان ضمير غيبة والوصف للمدح او الذم
ولا يصح كونها اعتراضية لانها يحل المفرد محلها
والاعتراضية لا يحل المفرد محلها **على الانفكاسام**
بنعمة الايمان اي تصديق النبي صلى الله عليه
وسلم في جميع ما علم بحجبه برصويرة اي قبول
النفس لذلك والاذعان له على ما هو تفسير
التصديق في المنطق على التحقيق مع الاقرار
باللسان على قول **والاسلام** اي الخضوع والانقياد
بقبول الاحكام اي باعمال الجوارح وذكرها المص
معا اعتبارا بمفهومها المتخاير هما لانه في مقام
الاطياب وهو مقام الحمد والاكثر من عند النعم
وما هنا كلام نفيس وشحنا به الشرح **من خصنا**
اي ميزنا عما شرا المسلمين بمنزلة **اي اخير** اي افضل
من فلا رسلا او التقدير خصنا بشفاعته او
متابعته بالفعل وانما احتجنا الى ذلك لئلا
يرد الاعتراض بان رسالة النبي صلى الله عليه وسلم
ليست مقصورة علينا بل هو مرسل للخلق كافة

والرسل

والرسل كما قال بعض المحققين نواب عنه **خير**
من حاز جمع وضم **المقامات** **للعلاج** جمع على
خلاف السرفلي مثل كبير وكبري **محمدا** يصح فيه اوجه
الاعراب الثلاثة لكن الرسم لا يساعد النصب والكتاب
للتعظيم رفعة **سيد كل مفتي** اي متبع **العرف**
الهاشمي المصطفى اي المختار وهذه نعوت جبرها
للمدح لشدة حبه صلى الله عليه وسلم ومن احب
شيا اكثر من ذكره ولا يخفى حسن تقديم العمري
على الهاشمي والهاشمي على المصطفى لانه من تقديم
العام على الخاص كحيوان ناطق وما هنا ابحاث
شريفة سمحنا بها في الشرح **صلى الله عليه**
من الصلاة المأمورة بها في خبر امرنا الله ان
نصلي عليك فكيف نصلي عليك فقال قولوا
السلام صل على محمد وآل محمد الحق ان معناها واحد
وهو العطف لكن العطف بالنسبة الى الله
تعالى بمعنى الرحمة اي التفضل والملايكة
بمعنى الاستعفار والادمية والجن بمعنى
التضرع والدعاء **ما دام** **كجا** **يخوض** **من جبر المعاف**
اي المعافى التي كالجرح جمع لجة وهو الماء العظيم
المضطرب فقير المضطرب لاسيما **بجدة**
المسائل العصبية بالبحر واستعار لفظ البحر لها

استعارة أصلية نصريجية وفي الآتيان بمن
إشارة إلى أنه لا يحتوي على جميع المعاني
إلا الله تعالى **والله** **والمجيب** اسم جمع لصاحب
لا جمع له لأن فعلا لا يكون جمعا لفاعل وعطف
الأل والصحة على الضمير في عليه من غير عادة
حرف الجر لأنه جائز على الصحيح عند المحققين
دوي أي أصحاب **الهدى** هو والهداية بمعنى
الدلالة على طريق يوصل إلى المطلوب سواء
حصل المطلوب أو لم يحصل هذا هو المشهور
عندها من **شبهوا** **بأبناهم** جمع نجم وهو الكوكب
غير الشمس والقمر في **الاهتداهم** والمشتبه
هو الله أولا والنسبة صلى الله عليه وسلم ثانيا
فقد روي في الأحاديث القدسية أن النبي
صلى الله عليه وسلم سأل الرب عما يختلف فيه أصحابه
فقال يا محمد أصحابك عندي كالنجوم في
السماء بعضها أضواء من بعض فمن أخذ
بشيء مما اختلفوا فيه فهو على هدي عندي
بفتح الهاء وسكون الراء وقال صلى الله عليه
وسلم أصحابي كالنجوم بأهم اقتديتم اهتديتم
وهذا **التشبيه** **للتقريب** على المقول في القوة
والأفلا **الاهتداهم** بالآل والصحب اشرف من الاهتداهم

بالنجوم

بالنجوم لأن الاهتداهم ينبغي من الهداك
الأخروي والخلود في النار بل ومن الدنيوي
بخلاف الاهتداهم بالنجوم **وبعد** يوتي بها
للاستقالة من أسلوب إلى آخره والتقدير مهما
يكن من شيء فاقول بعد البسملة وما بعد
المنطق إلى آخره وإنما قلنا ذلك لأن هذا
الطرف من متعلقات الجزاء على الصحيح وهنا
كلام نفس نظرة في الشرح **والمنطق** سمي
به هذا العلم لأن المنطق يطلق على الأدراكات
الكلية وعلى القوة العاقلة التي هي محل صدور
تلك الأدراكات وعلى التلفظ الذي يبرز ذلك
وهذا العلم به **تصيب** الأدراكات الكلية
وتستوى القوة العاقلة وتكمل وبه تكون
القدرة على إبراز تلك العلوم بالنسبة
للمجنان بفتح الجيم أي القلب قال حجة الإسلام
القلب لطيفة ربانية هي المخاطبة وهي التي
تثاب وتعاقب ولها تعلق بالقلب النجاني
المصنوعي الشكل تعلق المرض بالجوهر وتسمى
روحاً ونفساً وقال النفس جوهر حية علامته
دراكة فعالة ويصح أن يراد بالمجنان الذهن
وهو قوة النفس معدة لاكتساب الأرواف يكون

تلك

من باب تسمية الشيء باسم ما تعلق به **نسبته**
كنسبة **الخو للسان** فكما ان نسبة الخو للسان
كونه يعصمه عن الخطا كذلك نسبة المنطق
للحنان كونه يعصمه عن ذلك لكن الخو يعصم
اللسان عن الخطا في قوله والمنطق يعصم
الحنان عن الخطا في فكره **فهو علم يعصم اي**
يحفظ الافكار جمع فكر وتقدم تعريفه **عن غي الخطا**
اي عن ان يقع فيها خطأ بتوفيق الله تعالى
والغربا لغتم الضلال والحنية واصفاة كاشافة
بشجر راك وفي هذا التعريف اشارة الى الغاية
فخرج بقوله يعصم الافكار غير المنطق فان
كل علم غيره انما يعصم غيرها كالخو والعاصم
من الخطا اللساني وموضوعه المعلومات
التصورية والتصديقية وقد سينا بقية المبادي
العشرة في الشرح **وعن دقيق الغرم** اي المفهوم
الدقيق **يكشف الغطاء** بكسر الفين اي السر
نسبه دقيق الغرم بالشيء المحتجب تحت السر
بدليل ذكر الغطاء **فما لك** اسم فعل بمعنى خذ على ما ذكره
ابن مالك في التسهيل ولم يذكر الزبيدي والجوزي
فيها الا التنبيه وزاد الجوهري الزجر في عندها
حرف فقط قاله الشيخ المكوذي **من اصوله**

اي

7
اي اصول هي المنطق فالاصناف بيانها والاصناف
علم معنى من التبعية وفيه تكلف ان جعلت
من الداخلة على اصول تبعية امانات
جعلت بيانها فلا **قواعد** جمع قاعدة وهي
والاصل والصنابط والقانون الفاظ مترادفة
وهي قضية كلية يتعرف منها احكام جزئيات
موضوعها **تجمع** تلك القواعد **من فتونه** اي
انواعه والمراد منوعه **فوائد** جمع فائدة وهي
والغاية مختلفان بالاعتبار فقط كالفرض
والعلة والمصلحة الحاصلة من الشيء من حيث
انها في طرف الفعل تسمى غاية ومن حيث انها
ثمرة ونتيجة تسمى فائدة ومن حيث انها مطلوبة
للفاعل بالفعل تسمى غرضا ومن حيث انها باعثة
للفاعل على الاقدام على الفعل وصدور الفعل لاجلها
تسمى علة غاية والاولان اعم من الاخيرين
لانفراد الاولين بما هو في طرف الفعل وليس
مطلوبا ولا باعثا كوجود كنز في جحر يبر ويصح
كون التاف في تجمع للمخاطب اي تجمع انت بسبب
تلك القواعد **فوائد سميت** اي التاليف
المفهوم من السياق **بالسمل** ادخل الباء على
الفعل الثاني لانه يجوز ان يقال سميت

ابن محمد وسميته بمحمد **النور** الجارى على السنة
الناس تقدم الراعى الواو وتأخير النون عنهما
ويستدلون بقوله فهذا عليه رونق الخط
وحده وهذا عليه رونق الخط والمالك قال
بعض مشايخ مشايخنا والمروي في هذا النظم
والبيت المشتهر به المنورق بتقدم النون
على الواو وتأخير الراعى وان كان هو الجارى
على السنة بمعنى واحد الى المنزلة المنزلة
ومع كون المذكور هو الراعى يزيده حسنا يكون
غريبا والغريب بحسن عذب لغزائمه والجارى
على السنة مبذول كما عرف في فن البيان
يرقى به اي بهذا التاليف **سما علم المنطق** من اضافة
المشبه به الى المشبه اي علم المنطق الذي
كالسما فان قيل هذا التاليف من علم المنطق
فكيف جعله سما له قلنا السلم اسم للفاظ
للعلم فلا يلزم السؤال سلمنا انه اسم للعلم
فالمراد ان المذكور في هذا التاليف سلم
لغيره من المسائل الصعبة **والله** منصوب
على التعظيم اي لا تجزه **ارجوا** اي امل املا يتعلق
بمطهر فيه مع الاخذت اسبابه وقد يطلق
على الخوف ومنه وارجو اليوم **الاخر ان يكون**

هذا

هذا التاليف **خالصا** من المكدرات كبح الظهور
والشبهة والحمدة **لوجهم** اي ذاقه **الكريم**
ليس قالصا القاص في الاصل يطلق على احد
مشغلي البعير الناقصة عن اختها ثم تجوز فيه
فاطلاق على الناقص مجازا من باب اطلاق
اسم المقيد على المطلق ثم يحتمل ان يكون مراد
بعدم النقص الكمال الحسي بان لا يعوقه عن الكمال
عايق وان كون مراد لا ان لا يكون مطروحا في نوايا
الاهمال والحمل لا ينتفع به لان هذا ايضا نقص
فيكون قوله **وان يكون نا فعا للبتدي به الى**
المطولات بهتدي بيانا وارضا حاله وقد
ذكر لنا شيخنا عن شيخه ان المؤلف كان مجاب
الدعوة وانه ادعى لمن يقرأ هذا التاليف بالنفع
وقد اجاب الله دعاه **فكل** من قرأه بنيت
خالصة لله تعالى انتفع كما هو مشاهد **فصل**
في بيان جواز الاشتغال به ليكون الطالب
على بصيرة اعلم ان علم المنطق على قسمين القسم
الاول ما ليس مخلوقا بعلم الفلاسفة كالمذكور
في هذا السطر ومختصا امام السنوسي والعلامة
ابن عرفة ورسالة اشير الدين الابرار المستمارة
بإيساغوجي وقاليف الكايتي والخوجي وسعد

الدين وغيرهم من المتأخرين فهذا ليس في جواز
الاشتغال به خلاف ولا يصد عنه الامن لا
معقول له بل هو فرض كفاية لان حصول
القوة على رد الشكوك في علم الكلام الذي هو
فرض كفاية يتوقف على حصول القوة في هذا
العلم وما يتوقف عليه الواجب فهو واجب
لكن المص لما اراد ان يذكر انه جازية ذلك
الى ذكر الخلائق فيجعل على ما هو مخلوط بعلم
الفلسفة القسم الثاني ما هو مخلوط بعلم
الفلاسفة وفزيائهم وهذا هو الذي وقع
فيه الخلاف والخلاف الواقع فيه على ثلاثة اقوال
كما قال المص **والخلاف في جواز الاشتغال به على**
ثلاثة بالتصوين اقوال بدل منه او عطف بيات
القول الاول ما اشار اليه بقوله **والامام بن**
الصلاح والامام ابو زكريا يحيى النواوي نسبة
الى نوى على غير قياس قرينة من قري الشام
وقد ذكرها هنا سيدي سعيد كلاما ناقشا
فيه في الشرح **حرها** الاشتغال به ووافقهما
على ذلك كثير من العلماء ووجه تخريم هؤلاء
اياء انه حيث كان مخلوطا **بغير** بيات الفلاسفة
يخشى على الشخص اذا خاض فيه ان يتمكن من قلبه

بعض

بعض المقائيد الزائفة كما وقع ذلك للمعتزلة
القول الثاني للجمهور واليه اشار بقوله **وقال**
قوم ينبغي ان يعلم انهم الامام حجة الاسلام القرابي
حتى قال من لا معرفة له بالمنطق لا يوثق بعلمه
وسماه معيار العلوم وقوله ينبغي يحتمل ان يكون
بمعنى يجب كفاية كما تقدم ويحتمل ان يكون
بمعنى يستحب القول الثالث التفصيل واليه
اشار بقوله **والقوله المشهورة الصالحة**
جوازه لكامل القرينة هي في الاصل اول
ما يستنبط اي يستخرج من البير ثم استعير
لاول مستنبط من العلم ولما يستنبط منه مطلقا
لانه سبب حياة الروح كما ان الماسب حياة
الجسم ثم استعير للعقل ثم صار حقيقة
عرفية فيه **ممارس السنة** اي الحديث **والكتاب**
اي القرآن فيجوز له **ليس مندي به الى المصوب**
لكونه قد خضع عقيدته فلا يضره بعد ذلك
الاطلاع على العقائد الفاسدة وشبهها اما اذا
كان بليدا فلا لانه لا يقدر على دفع شبههم
فربما تمكنت من قلبه وكذا اذا كان زكيا
غير ممارس **للسنة** والكتاب ومن هنا منعوا
الاشتغال بكتب علماء الكلام المشتملة على تحليطات

الفلاسفة الالمتجر **انواع العلم** **مخادش** المراد
بالعلم مطلق الادراك لا مازال به في اصطلاح
بعض الاصوليين وهو ادراك خاص اي ادراك
النسبة التصديقية لانه حينئذ لا يقبل
التقسيم الا في تقييد العلم بالحدوث للاحتراز
عن علم الله تبارك وتعالى اشعارا بترهه
سبحانه عن ان يتصف علمه بالتصور او
التصديق اذ كل منهما مفسر بالادراك الذي
هو وصول النفس الى المعنى ولان التصور
حصول الصورة وهو من خواص الاجسام
ففي اطلاقه على علمه تعالى ايها المريد
به معنى صحيح وفي هذا تنبيه على ان التقييد
مراعى لم يقتد وان كان ينبغي له التقييد
على ان ذكر الانواع يكفي في ذلك لان علمه
تعالى ليس بانواع لكن المص رحمه الله تعالى
اراد الايضاح **ادراك مفرد** المراد به ما ليس
مشتقاً على نسبة حكمية **تصور اعلم** فادراك
كالجنس وتقييده بالمفرد يخرج التصديق
ويتناول ما لا نسبة له اصلاً كادراك
زيد وما فيه نسبة الا انها غير حكمية كادراك
بنوة زيد لمجرد ونحوها **ودرك** اسم مصدر

معنى

معنى ادراك اي وادراك وقوع **نسبة** حكمية
تصديق **وسم** من الوسم وهو التعليم وتقدير
هذا الكلام ان العلم الذي هو حصول صورة
الشيء في الذهن ينقسم الى تصور وتصديق
اما التصور فهو حصول صورة الشيء فيه
من غير حكم عليه بنفي ولا اثبات كادراك الانسان
من غير حكم عليه بشيء واما التصديق فهو
ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة
اي الادعاء بذلك كادراك ان زيدا كاتب
او ليس بكاتب هذا هو مذهب الحكماء وليس
قول من قال التصديق عندهم هو الحكم خارجاً
عن هذا لان الحكم مقول بالاشترار عندهم
على معنيين احدهما هذا اعني ادراك ان
النسبة واقعة او ليست بواقعة والاخر
ادراك النسبة للحكمة التي هي بثوت شيء
لشيء او انتفاؤه عنه فمعدل من فسر
التصديق عندهم بالحكم اراد الاول واما
التصديق على مذهب الامام الرازي فركب
من اربع ادراكات ادراك المحكوم عليه وادراك
المحكوم به وادراك النسبة الحكمية التي هي
مورد الايجاب والسلب وادراك ان تلك

النسبة واقعة اوليت بواقعة او من ثلاث ادراك
وحكم ان لم يكن الحكم عنده ادراكا والفرق بين
المذهبين ظاهر لانه على مذهبه مركب وعلى
مذهبهم بسيط كما رايت ولان الحكم نفس التصديق
عندهم وجزء التصديق عنده ولان تصور الطرفين
منطوق عنده وشرط عندهم والمتبادر من عبارة
المص مذهب الحكماء **وقدم الاول** اي التصصور
على التصديق **عند الوضع** اي في الذكر والكتابة
والتعلم والتعليم **لانه مقدم** على التصديق **بالطبع**
اي بحسب اقتضا طبيعة التصصور اي حقيقته
والمقدم بالطبع هو الذي يكون بحيث يحتاج
اليه المتأخر من غير ان يكون عليه فيه كالواحد
والاثنين والتصور كذلك بالنسبة الى التصديق
على كلا المذهبين لانه اما شرط او شرط وعبارته
المص احسن من قول بعضهم وقدم القول
الشارح على الحجة وضع التقديم التصصور على
التصديق طبعاً لشمول التصور والتصديق
فيها القول الشارح وغيره من التصورات والحجة
وغيرها من التصديقات ثم شرع في تقسيم اجزاء
للعلم بقوله **والعلم النظري** باسكان اليك
ما احتاج **للتأمل** يعني الي الفكر والنظر كادراك

حقيقة

حقيقة الانسان وكادراك انك مبعوث وان العالم
حادث **وعكسه** اي ما لا يحتاج الى فكر ونظر **هو**
النظري اي الواضع سواء توقفت الى حدس
او تجربة او لا كتصورك وجودك باعتبار مقابله
وادراك ان الواحد نصف الاثنين فيدخل
في الضروريات القضايا الاوليات والحدسيات
والتجربيات وسياتي ببيانها لان الاخيرين وان
توقفنا على حدس وتجربة فليس بمتوقفين على
فكر ونظر وهذا مجرد اصطلاح فان النظري
منسوب الى النظر الاصطلاحي ولا يصدق على
التجربة والحدس لما عرفت من تفسيره وحينئذ
يجب ان يعنوا بالنظر ما هو اعم من القياس ولو اختلف
ليلا يزد الاشياء المكتسبة بالاستقراء والتمثيل وقبل
العلوم كحادثتها كلها ضرورية ووجهه بان
العبد لا تاتى له في شئ من العلوم فخصول
العلوم كلها لا يقدر على دفعه فيكون ضروريا
وقيل كلها نظرية ووجهه بان العبد في ابتداء
وجوده كان خاليا من جميع العلوم فاكتسبها
شيا فشيئا وقد ذكرنا ان الضروري يطلق بمعنى
اخر والمخلاف في النسبة بينك وبين البدني
مع فوائد اخرى في الشرح **وما به الى تصور وصل**

على لفظ المبني للمجهول أي توصل ما توصل به إلى التصور
يدعى بقول شارح لشرحه الماهية ويسمى أيضا معرفا
 وتعريفيا فما واقعة على بعض التصورات وهو
 المعرف وذلك كالحيوان الناطق تعرفيا للإنسان
 فإنه يوصل إلى تصور الإنسان **فليتم بل أي**
 فلتطلب ما غاية الطلب **وما لتصديق به**
توصلا على صيغة المبني للمجهول أي وما توصل
 به لتصديق نحو العالم متغير وكل متغير حادث
 فإنه يوصل إلى أن العالم حادث **بحجة يعرف عند**
المفلا أي أرباب هذا الفن والدال العقل للكمال
 وسمى بذلك لأن من تمسك به حججه أي
 غلبه ثم لما كان علم الميزان مبنيا على أربعة
 أركان تصورات ومبادئها وتصديقات ومبادئها
 وكانت مبادئ التصورات الكلمات الخمس المنقسمة
 إلى الذاتي والعرضي القسمين من الكلي القسم من
 المفرد القسم من اللفظ القسم من الدال وكانت
 المراد دلالة اللفظ الوضعية لعدم اعتبارهم غيرها
 بدورها فقال
 اللفظية
 وصفها بالوضعية لاستناد جميعها إلى الوضع
 والدلالة بتثليث الدال مصدر **دل** وهي على
 المفهوم من كلام الشيخ في الشفا تطلق على

معنيين

معنيين بالاشتراك أحدهما كون امر بحيث يفهم منه
 امر آخر فهم أو لم يفهم والثاني فهم امر من امر كذا حقيقته
 العلامة ابن عرفة والدال ينقسم إلى لفظ وغيره
 والثاني ثلاثة أقسام دال بالعقل كدلالة تغير
 العالم على حدوثه وبالعادة كالمطر على السباحة
 والحضرة على المحل والصفرة على الوجع وبالوضع
 كالإشارة على معنى نعم مثلا واللفظ ينقسم
 أيضا إلى هذه الثلاثة دال بالعقل كدلالة اللفظ
 على لفظه وبالعادة ولن شئت قلت بالطبع
 كالحج على وجع الصدر وبالوضع كالأسد على الحيوان
 المفترس فالجميع ستة وأهل المنطق أغما يبحثون
 عن الأخير فاشارة المص إلى تقسيم دلالاته فقال
دلالة اللفظ الوضعية بتوسط الوضع **على ما**
 أي المعنى الذي **واقفه** أي وافق ذلك اللفظ
 بأن وضع له وضعًا حقيقيا ومجازيا كالإنسان
 للحيوان الناطق والأسد للرجل الشجاع **يدعونا**
 أي يسمونها **دلالة المطابقة** لمطابقته أي
 موافقته له من قولهم طابق الفعل الفعل إذا توافقا
 فالإنسان يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة
 وكذا الأسد على الرجل الشجاع **ودلالة اللفظ على**
حرب أي جزئيا وافقه يدعونا **تضمنا**

اي دلالة تضمن تضمن المعنى خبرية كما اذا شكت
في شئ يهل هو حيوان او لا فقولك هو انسان
فهمت انه حيوان لانه مقصودك ولم تلتفت
الى كونه ناطقا واما دلالة اللفظ على ما اي للآزم
الذي **لزم** معناه **فول** **لزم** ام اي دلالة التزام
لا التزام المعنى اي استلزامه له ودلالة العام
على بعض افراده كعبيدي دلالة تضمن لان
زيد العبد مثلا جزء من جملة العبد من حيث
هي جملة فحصل الجواب عن استشكل القراني
بانه لا يدل بشئ من الدلالات الثلاث على
فرد من افرادة لان بعض افراده لم يوضع له اللفظ
حتى يكون مطابقة وليس خبرا حتى يكون
تضمنا ولا خارجا حتى تكون التزاما اذ لو خرج
بعضها لخرج سائرهما للمساواة فلا يبق للعام
مدلول وهو باطل وقد ثبتنا في ش في هذا المقام
ببلايغ التحقيقات وغريب الافهام **ان يقول**
الزم هو اي الآزم اي يشترط في الآزم كونه
لازما ذهنيا وهو ما يلزم من تصور ملزومه
تصوره ويسمى لازما بئس بالمعنى الاخصى
كالوجبة الاربعة وتخصيص الآزم الذهني
بالآزم البين بالمعنى الاخص اصطلاح لبعض

المنطقين

المنطقين وبعضهم يطلق الآزم الذهني على
أعم من هذا اعني ما ليس لازما في الخارج فقط
وخاصا ان لم في تقسيم الآزم طريقين
الاول ان الآزم ينقسم الى لازم في الذهن
والخارج معا كالشجاعة للأسد والى لازم في
الذهن فقط كالبحر للمعنى والى لازم في الخارج
كالسواد للغراب الطريق الثاني ان الآزم ينقسم
الى بين وغير بين والبين ما يلزم فيه من تصور
المتلازمين تصور اللزوم بينهما بان لا يحتاج
الى دليل وغير البين ما لا يلزم فيه ذلك
بان يحتاج الى دليل والبين ينقسم الى ذهني وهو
ما يلزم فيه من تصور اللزوم تصور الآزم كالشجاعة
للأسد وغير ذهني وهو ما لا يلزم فيه ذلك
كغايرة الانسان للفرس فانه لا يلزم من
تصور الانسان تصور غير فضل عن كونه
مغايرة له والمعتبر في دلالة الالتزام اللزوم
الذهني البين بالمعنى الاخص كما اشار اليه
المصنف سوا كان لازما في الذهن فقط كالبحر
المفهوم ذهنا من المعنى فان المعنى على القول بانه
عدم البصر عما من شأنه ان يكون بصيرا يدل
على البصر التزاما مع ان بينهما معانده في الخارج

او كان لازماً في الذهب والخارج معاً الشجاعة
للأسد وفيهم من كلام المص ان المطابقة لا تستلزم
التضمن لجواز بساطة المسمى كالجوهر ولا الالتزام
لجواز ان لا يكون له لازم ذهني خلافاً للفرق في
الثاني والتضمن والالتزام يستلزمان المطابقة
ضرورية ودلالة المطابقة وضعية بخلاف ويقال
لها الغضية ونقلية لانها بحض اللفظ ودلالة
الالتزام عقلية بخلاف لتوقعها على مقدمة
عقلية وهو انه كلما فهم المعنى فهم لازمه واما
دلالة التضمن فتقل عقلية لان الفهم فيها
متوقف على امر نرايد على الوضع وهي الجزئية اذ ينتقل
من المعنى الى جزئية وقيل لغضية هذه احدي
طريقتين في النقل عن المناطقة والطريقة الثانية
تحكي ثلاثة اقوال في دلالة التضمن والالتزام
قيل وضعيات وقيل عقليتان ثالثا دلالة
التضمن وضعية ودلالة التزام عقلية
واوجه هذه الاقوال واعراب كلام المص
هنا في تبينها شتى واجبات شريفة سمينا
بها في الشرح **فصل في مناقشة اللفاظ**
اعلم ان المنطقي لا بحث له عن اللفاظ لكن بما كثر
الاحتياج الى التفهيم بالعبارة واستمر حتى

كان

كان المتفكر يباحي نفسه بالفاظ متخيلة جعلوا
بحث اللفاظ من حيث انها تدل على المعاني
باباً من المنطق تبعاً ولذا قدمه فقال
مستعمل اللفاظ باعتبار دلالة التركيبية
والافردية **حيث يوجد اما مركب واما**
مفرد فاول وهو المركب ما اي اللفظ الذي
دل توطينه لما بعده ويحترز به مع ذلك عن
اللفظ المهم كدبر على راي من يسميه لفظاً **جزئية**
يخرج ما لا جزء له كباء اجر ولامه وماله جزؤ
لا يدرك زيد وابكم وقابض شر وعبد الله وحيوان
الناطق اعلما واما ما يتوهم من دلالة اجزاء
الاعلام الاخيرة فاعلم ان ذلك قبل جعلها اعلما
اما بعد تغييرها اعلما فقد صارت دلالة لها
نسباً منسيا وصار كل جزء منها كالزاي من زيد
نص عليه بعض المحققين واما نحو حجة الاسلام
علما اذ قصدوا منه الدلالة على الذات وعلى
ان المسمى به حجة في الدين فلا تسلم ان
مفرد حتى يلزمنا احوال فلتزم انه مركب
اذ ليس التركيب والافراد الاجسب قصد دلالة
جزء اللفظ على جزء المعنى وقول المص **فصل**
بضم الزاي **معناه** تنميط للكلام بذكر متعلقة

ووجه الثاني

وبما تقرر سابقا سقط الاعتراض على المص بان التعريف
غير مانع لكونه اسقط من التعريف قيدا وهو
كون تلك الدلالة مقصودة وكونه يدخل فيه نحو
حجة الاسلام علما وبقيت اجاث شريفة سمحنا بها
في الشئ مثال المركب زيد قايم والحيوان الناطق اذ لم
يكن علما والمراد الدلالة التجارية على قانون الوضع
اللفظي حتى لو اراد احد بالف اشان مثلا معنا
لم يكن مركبا وان وضعها هو لذلك والمركب متلبس
بعكس ما اي المفرد الذي **نحو** هو المركب اي تبعه
فهو اللفظ المستعمل الذي لا يدل جزؤه على جزء معنا
فدخل فيه كل لفظ لا يدل جزؤه وقد تقدمت امثلة
ذلك وقدم تعريف المركب على تعريف المفرد لان تعريف
المركب بالايجاب والمفرد بالتلبس ولا يعقل سلب امر
الابعد تعقله والقسمه عن المص شائنة وعند
بعض اهل المنطق ثلاثية مفرد وهو ما لا يدل
جزؤه على شيء كزيد ومركب وهو ما يدل جزؤه على
معنى ليس جزؤه معناه كايكم وعبد الله علما او
على جزء معناه الا ان دلالة غير مقصودة كحيوان
ناطق علما بنا على خلاف ما حققناه ومؤلف وهو
ما دل جزؤه على جزء معناه دلالة مقصودة كزيد
قايم واول في هذا البيت مبتدا وسوخ الابتداء به

وقوعه

15
وقوعه في معرض التفصيل وقوله ما تلاعا اثر الموصو
فيه الضمير المرفوع المستتر في تلاو قال المص وقولنا
ما تلاعا بده محذوف لانه متصل منصوب بفعل انتهى
وحجت فيه بان ما وافقة على المفرد وهو الذي تلاه
المركب فيكون العائد ضمير الرفع وبحجاب بانه يمكن
ان يكون اطلق الموالاة على الاتصال فيكون المركب
تلا المفرد بهذا المعنى اي اتصاله بالتقدير المركب
بعكس المفرد الذي تلاه هو اي المركب اي اتصاله
في البيت السابق **وهو على قسمين** **أعني** تصدوق
الضمير **المفرد** بالنظر الى معناه **كل او** بوصل الامرة
جزري يمنع الضرورة **حيث** **وحده** اي
المفرد فالالف للاطلاق **فمقدم** **اشتراك** بين
افراد بمجرد تعقله بحيث يصدق عليها **الكلي**
الكلي مبتدا خبره مفهوم اشتراك فخرج زيد المشترك
فيه نبوة مثلا فانه وان كان يشترك في معناه
افراد باعتبار ابوته لم تكن الشركة هنا قد جري
اصطلاحهم فيها بارتها عبارة عن صدق ذلك
المعنى على كثيرين ولذلك يقسمون الشركة الى
الاشراك اللفظي والمعنوي ويريدون بالاول
المشترك وبالثاني الكلي وقسم الاقدمون الكل
الى ثلاثة اقسام عالم يوحده منه شيء وما وجد

منه واحد فقط وما وجد منه افراد فجاء التأخرون
وقسموا كل قسم من الثلاثة الى قسمين فصارت
الاقسام ستة فقسموا الاول الى ما يستحيل وجوده
كالجمع بين الضدين والى ما يمكن وجوده كبحر
من زبيب وقسموا الثاني وهو ما وجد منه واحد
فقط الى ما يستحيل وجود غيره معه كاله والى ما
يمكن وجود غيره معه كشمس وقسموا الثالث
الى ما وجد منه افراد متناهية **كاسد** والى ما وجد
منه افراد غير متناهية كصفة وموجود وشيء
وثابت فان افرادها غير متناهية اذ منها
الصفات الوجورية القديمة القائمة بذاته تعالى
وقد دل الدليل من السنة على انها لا نهاية لها
واستحالة وجودها لانها ثابتة له انما ثبتت في
حق الحوادث ولم نجد هذا التمثيل لاحد وامنا
يشلون له بحركة الفلك على مذهب الفلاسفة
من انها لا اول لها وهو مذهب باطل ومعتقده
كافرا جماعا ومثله بعضهم بنعمة الله وليس بصواب
لان الكلام فيما وجد منه افراد بالفعل لانها
لها ونعمة الله لانها ثابتة لها بمعنى اخراي بالنظر
لما سيوجد منها ابدا لا يباد **وعكسه** وهو ما لا
يفهم الاشتراك بالمعنى المتقدم **اجزئي**

مبتدا

مبتدا مؤخر وعكسه خبر مقدم وذلك كزيد
فان مفهومه من حيث وضعه للذات المخصوصة
لا يفهم الاشتراك ولا عبرة بما يعرض له من اشتراك
لفظي لان المراد هنا الاشتراك المعنوي الكلي
في تاليفهم على الجزئي لاجل عنايتهم به لانه مادة
الحدود والبرهين والمطالب غالباً بخلاف
الجزئي والمص زاد عليهم بنكتة اجري وهي انه
عرف الكلي بامر وجودي وهو كونه مفهم اشتراك
والجزئي بالتسلب وسلب الشيء لا يعقل الا بعد
تعقل وجوده وهم عرفوا الكلي بالعدم اي مالا
يمنع نفس تصوره من صدقه على كثيرين **واولا**
وهو الكلي للذات اي لما هيته **ان فيها اندرج**
فانسبه اي انسب الاول وهو الكلي للذات
ان اندرج فيها بان كان جزءاً فلا يصدق
الذاتي حينئذ الا على الجنس والفصل **والمعنى** الو
اي وانسبه **لعارض اذا خرج** عن الذات اي
الماهية الا انهم ينسبون على غير قياس فيقولون
في النسبة الى عارض عرضي فلا يصدق العرضي على هذا
الاعنى الخاصة والعرض العام ويفهم من هذا النوع
كالانسان واسطة مثال الذاتي الحيوان بالنسبة
الى الانسان والفرس فانه داخل في التركيب لا شان

من الحيوان والناطق والفرس من الحيوان والضاها
ومثال العرضي الضاحك بالنسبة الى الانسان لما مرانه
مركب من الحيوان والناطق فالضاحك خارج عنه
والذاتي والعرضي لهم فيه اصطلاحات كثيرة اشهرها
ثلاثة اصطلاحات الاول هذا الذي يرج عليه المص
الثاني ان الذات هو جزء الماهية المحمول والعرضي
هاليس كذلك فالنوع على هذا عرضي الثالث ان الذاتي
ماليس بخارج عن الماهية والعارض هو الخارج
عنها فالنوع على هذا ذاتي واعترض بان الذاتي
منسوب الى الذات فلو كان النوع ذاتيا لزم نسبة
الشيء الى نفسه واجيب بانها تسمية اصطلاحية
لا لغوية ومن ثم لم يقل ذوي على ما هو القاعدة
وبان الذات كما تطلق على الحقيقة تطلق على
صدقها ونسبة الحقيقة الى ما صدقها صحيحة
واعلم ان المص نص على ان اولاً في البيت منصوب على
الاستغناء قال وهو الاصح لكونه قبل فعل ذي طلب
وبحث فيه بان اداة الشرط لا يفعل ما بعدها فيها
قبلا الا فيما استثنى وليس هذا منه فلا يفسر
عاملا والجواب كذلك فيجب رفعه بالابتداء والسوء
التفصيل او عود الضمير والجواب ان قوله فانسب
هو من تقدمه والاصل واولا انسبه للذات

ان

ان اندرج فيها فالفازايدة لا تمنع كونه من باب الاستغناء
وجوب الشرط محذوف للدلالة فانسبه المذكور عليه
ولو جعل فانسبه المذكور جوابا بما صح ان يتعلق به
لذات اذ لا يتقدم معمول الجواب على الشرط ثم اخذ في
ذكر الكليات الخمس بقوله **والكليات** بتحقيق البيا
مبحث الكليات للوزن **خمسة دون استقاص** ولا
زيادة ووجه العصر ان الكلي اما ان يكون تمام الماهية
او جزءا او عرضا هنا الاول النوع كالاتسان والثاني
ان كان مناسبا والمها فالفضل كالناطق او لم فالجس
كالحيوان والثالث ان خصها فالخاصة واللا
فالعرض العام ويذيعني ان يعلم اولا ان السؤال
عن الشيء اما ان يكون عن حقيقته او عن تمييزه
عما التبيين واللفظ الموضوع للاول والثاني اي
والمستول عنه بما منحصر في اربعة واحدا كل نحو ما
الاتسان وواحد جزئي نحو ما زيد ومتعدد متماثل
لحقيقته نحو ما زيد وعمرو ومتعدد مختلفها نحو
ما الاتسان والفرس والاجوبة عنها ما منحصرة في ثلاثة
لان الجواب عن الاول بالحد وعن الثاني والثالث
بالنوع وعن الرابع بالجنس اولها **جنس** وهو ما صدق
في جواب ما هو على كثيرين مختلفين بالحقيقة
تحيون فما صدق جنس وفي جواب مخرج للعرض العام

لانه لا يقال في الجواب اصلا لانه ليس ماهية ماهو
عرض له ولا جزءا حتى يقال في جواب اي واصافة
الجواب الى ما يخرج للفصل قريبا او بعيدا وللخاصة
مطلقا وتختلفين الى اخره يخرج النوع الحقيقي واما
الجزئي فذلك ان تقول ليس الكلام الا في الكليات
فلا يحتاج الى اخرج له ولك ان تخرجه بغير جواب
ما هو وسياقي ذكر مرات الجنس **وثانيها فصل**
وهو جزءا ماهية الصادق عليها في جواب اي شيء
هو جزءا ماهية مخرج للنوع والخاصة مطلقا والعرض
العام كذلك والصادق عليها مخرج للمجرى المادي كالسقف
السبي وفي جواب اي شيء هو مخرج للجنس مثال الناطق
لانه اذا سئل عن الانسان باني شيء هو في ذاته كان
الناطق جوابا عنه لانه يميزه عما يشارك في الجنس
والفصل قسمان قريب وهو ما يميز الشيء من جنسه
القريب كالناطق للانسان وبعيد وهو ما يميز الشيء
عن جنسه البعيد كالحساس للانسان ولا يلزم
كون الجنس فصلا لانه اذا اتى به في جواب اي شيء هو في
ذاته كان فصلا واذا اتى به في جواب ما هو كان جنسا
فهو اعتباران والكليات تختلف بالاعتبارات وثالثها
عرض عام وهو الكلي يخرج عن ماهية الصادق عليها
وعلى غيرها فالكلي الجنس والخارج عن ماهية مخرج

الجنس

للجنس والفصل والنوع والصادق المخرج للخاصة
والعرض العام اما لازم او مفارقا كالمستفنى بالقوة والفعل
بالنسبة الى الانسان والفرد ونحوهما لانه بالقوة او بالفعل
خارج عنهما و**الربع** نوع وهو ما صدق في جواب ما هو
على كثيرين متفقين بالحقيقة فما صدق جنس وفي
جواب مخرج للعرض العام واصافة الى ما مخرج للفصل
والخاصة وعلى كثيرين يخرج احد ومتفقين بالحقيقة
يخرج الجنس والمراد كونه صادقا على كثيرين انه صادق عليها
سواء جمعت في السؤال نحو ما زيد وعمرو وبكر او افرد
بعضها نحو ما زيد بخلاف الصدق في تعريف الجنس
فانه لا يصح اذا جمعت والمعرف بما ذكر هو النوع
الحقيقي واما الاضافة فهو الكلي المقول على كثيرين
في جواب ما هو المنزوح تحت جنس فبينهما عموم
وخصوص من وجه يحتمل ان في النوع السافل كالانسان
فانه نوع اضافي لانه ادرجه تحت جنس وهو الحيوان
وحقيقي لصدق توقيفه عليه وينفرد الاضافي في
الجنس السافل كحيوان والمتوسط كجسم فان
فوقهما جنسا وهو الجوهر وينفرد الحقيقي في النوع
السبي لا كالتقطة لعدم اندراجها تحت جنس ولا
لزم تركبها **وخامسها خاص** بتخفيف الصادق
اي خاصة ورغمه بخلاف الكلي الضرورة وهي الكلي

الخارج عن الماهية الخاص بها فالكل جنس والخارج
عن الماهية يخرج الجنس والفصل والنوع والخاص
بها يخرج العرض العام والخاصة قد تكون للجنس كالمشي
للحيوان وقد تكون للنوع كالمناحاك للانسان
وكل خاصة نوع خاصة لجنسه ولا عكس وهي ايضا
اما لازمة او مفارقة كالمناحاك بالقوة والفعل
للانسان وهاهنا ابحاث وتفرعات شريفة وشجنا
بها الشرح **اول** مبتدا والمسوغ التفصيل وهو الجنس
ثلاثة **تلا شطط** اي زيادة والاصل لا شطط
يتقدم حرف النفي على حرف الجر لان حرف النفس اصله
التصديقر فزحلت عن محلها تزيينا للفظ **جنس** **قريب**
وهو ما لا جنس تحته وفوقه الاجناس ويسمى جنس
السافل كالحويان فليس تحته جنس بل انواع حقيقة
او جنس بعيد وهو ما لا جنس فوقه وتحته الاجناس
ويسمى جنس العالي كالجوهر بناء على جنسية وهذا
عند الاطلاق اما اذا اريد البعد النسبي فيقال
للجنس اما بعيد بمرتبة كالجسم النامي او بعيد بمراتب
كالجسم المطلق وهكذا **او جنس وسط** وهو ما
فوقه جنس وتحته جنس كالجسم وترك الجنس
المفرد لان لم يغير له مثالا ومثله بعضهم بالعقل
بناء على جنسية **فصل** في نسبة اللفظ الى معناه

ونسبة

فصل في نسبة اللفظ الى معناه

ونسبة معنى لفظ الى معنى لفظ اخر **ونسبة اللفظ**
للمعاني اي مع المعاني على ان اللام بمعنى مع كقوله
فلما تفرقا كافي ومالك **ل** طول اجتماع لم ثبت ليلة معا
والمراد بالمعنى ما يعنى اي يقصد فيشمل الاخرى
ومتعلق النسبة محذوف اي لبعضها والتقدير نسبة
اللفظ والمعاني بعضها لبعض وانما احتجنا الى هذا
لان التواطى والتشكك كل منهما ليس نسبة لفظ الى
معنى بل نسبة المعنى الى افرادة **خمس** **اقسام** **بلا**
نقصات ولا زيادة لان اللفظ اما كلي وجزئي
والاول ان كان معناه واحدا فان كان مستويا
في افرادة فالنسبة بينه وبين افرادة **تواطى** كالانسان
فان معناه لا يختلف في افرادة والابان يختلف
فيهما فالنسبة بينهما **تشاكك** ويقال تشكك
كالنور فانه في الشمس اقوي منه في القمر ويسمى
اللفظ في الاول متواطيا معناه وفي الثاني مشككا
معناه واذا نظر بين معنى اللفظ ومعنى لفظ اخر
فان لم يصدق احدهما على شيء مما صدق عليه الآخر
فالنسبة بينهما **تخالف** اي تبين كالانسان
والفرس ويسمى معيناها متباينين وكذا اللفظان
تباينهما **اللفظ المفرد** ان حدد الواضع معناه فالنسبة
بينه وبين ماله من المعاني هو **الاشتراك** كالمفرد

www.al-mostafa.com

على وزن منبر وضع اطراف الثوب والمفرد الذي
يكال به وكعين وضع للباصرة والجارية وسواء قد
وضعه من لغة واحدة او من لغات مختلفة
عليه الفخر في المحاص **عكسه الترادف** اي الترادف
ان يكون اللفظ متعددا والمعنى واحدا كاسنان
وبشر فاذا موضوعان للمحويان الناطق والنظر
المستعمل **اما طلب** ان افاد طلبا كاضرب **او خبر**
ان اجتمع الصديق فان كان الطلب طلب
ترك فهو انتهى كلاتضرب او طلب فعل فهو
الذي قسمه المصنف بقوله **اول ثلاثة**
ستذكر فهو ان دل بذاته على الطلب **امر**
حلا كونه **مع استعلاء** اي طلب العلويان يكون
الطالب مطهره سوا كان عاليا في نفس الامر ولا
وعكسه وهو الطلب مع اضرار بخضوع **دعا**
والطلب في حالي التساوي **فالتماس** **وقعا**
بالف الاطلاق والفاصلة في الخبر وقد تسمى
الثلاثة كلها امر وسكت عن تقسيم طلب الترك
لانه لم يقل ان الطلب اذا كان مع استعلاء امر
نهي ويحتمل انه امر مجزئ في الامر بناء على ان طلب
الترك طلب فعل الصند والخلاف في انه **مر**
بشرط الاستعلاء او العلويان او لا بشرط شي

فهما

منهما شهور في الاصول وخرج بقولنا فيما تقدم
ان دل بذاته على الطلب دلالة التركيب في قولنا اسنان
عطشان لمن معه ما على طلب التمكين من الماء فان دلالة
التركيب على طلب فعل المواساة بالماليات من ذاته
اي ليس من جهة وضعه اذ الذي يدل عليه هذا
التركيب بحسب الوضع ان قلنا ان التركيبان موضوع
انما هو حصول العطش له وانما دل على الطلب
بطريق الكناية بقربينة وجود المانع المخاطب
فلا يسمى بهذا الاعتبار امر ولا دعا ولا التماس
وبقي قسم اخر ليس بطلب ولا خبر كالتمني
والترجي والقسم وحده بدون جوابه والثبات
ومصغ العقود والاستفهام ويسمى هذا الاصطلاح
تبيينها والا قرب الي التحقيق ان حاد على الطلب
مفرد كما ذهب اليه البيهقي وهو موافق لاصطلاح
التحويين فان فعل الامر عندهم من اقسام الفعل
الذي من اقسام الكلمة والكلمة ما وضعت لمعنى
مفرد فيلزم ان اقسامها كذلك هذا حاصل ما قاله
الامام الشافعي في كتابه في معرفة وهذا على ان
يشترط في التركيب جزان ماديا انما على انه يكفي خبرا
وجز صوري ففعل الامر مركب لانه يدل على احد
بما ذكره وعلى التزم بصورته ولم يذكر المصنف هذا الفصل

ح

لا تتميز الجزر عن غيره لانه البحوث عنه عند المناطقة
فصل في بيان الكل والكليّة والجزء والجزئية
 لما ذكر الكل والجزر استنبهنا بما يشاركره في المادة
 وهو الكل والكليّة والجزء والجزئية **الكل حكما على**
المجموع من حيث هو مجموع نحو كل رجل من بني تميم
 يحمل الصخرة العظيمة اي مجموعهم لا جميعهم اذ قد
 يكون فيهم من لا يقدر عليها ونحو ويحمل عرشك فقوم
 يومئذ ثمانية الا ان الحكمة في الثاني ثلث جميعهم
 بخلاف الاول ويقول صلى الله عليه وسلم فامعناه **كل**
ذلك ليس واقوع لما قاله ذو الديدن اقصرت
 الصلاة ام شئت يا رسول الله فبذره رواية بالمعنى
 والمروي انه صلى الله عليه وسلم قال كل ذلك
 لم يكن قال سيدي سعيد ما حاصله انه هذا
 التشديد جار على تاويل مرجوح كما نبه عليه الاولي
 وغيره والراجح ان من باب الكليّة اي لم يقع واحد
 منهما لان السؤال بام عن احد الامرين لطلب
 التعيين بعد ثبوت احدهما في اعتقاد المتكلم
 جوابه اما بالتعيين او بنفي كل منهما لا بنفي الجميع
 بينهما لانه لم يقتضد ثبوتهما جميعا فيجب ان
 يكون قوله **كل ذلك** لم يكن ليقال **الكل** فتمت
 ولانه قد روي انه لما قال النبي صلى الله عليه وسلم

معنى الكل والكليّة والجزء والجزئية

كل ذلك لم يكن قاله له ذو الديدن لبعض ذلك قد
 كان فلو لم يكن قوله كل ذلك لم يكن سلبا كليّا
 لما صح بعض ذلك قد كان لانه انما ينافي في كل
 منهما لا نفيهما جميعا اذ لا يجاب الجزر برفع السلب
 الكلي لا لسلب الجزر ولا تاخر النفي عن كل مجموع
 السلب بخلاف تقدمه عليه فاسلب العموم انتهى
 وهذا بيان للتحقيق في معنى حديث ويجاب
 عن المواف بان البحث في المثل ليس من ذاب الفحول
وجبت ما الكفر في اي عليه حكما فانه اي الحكم
 او القضية المشتملة عليه بتاويلها بالقول
كليّة قد علما نحو كل نفس ذائقة الموت ولا اله الا الله
واتمّم للبعض اي عليه هو اي الحكم او القضية المشتملة
 عليه بتاويلها بالقول **الجزئية** نحو بعض الانسان
 كانت وبعض الحيوان ليس بشان **واجزء معرفة**
جليّة وهو ما تركب منه ومن غيره الكل كالمحيون فانه
 جزء من الانسان والسقف بالشبهة للبيت **فصل**
في المرفقات جمع معرف ويسمى تعريفا وقولا شارحا
 لشرح الماهية وتعريف الخاطب بها ومعرف الشيء
 ما يقتضي تصوره تصوره او امتيازه عن غيره
 كالحمد عند الاصوليين **معرفة** مبتدأ حدثت منه
 الالوزن على ثلاثة قسم احدها **حد تام** ونقص

في بيان معنى الكل والكليّة والجزء والجزئية

وثانيها **رسمي** منسوب الى الرسم بالمعنى اللغوي وهو
الاشارة انه منسوب للرسم المصطلح عليه لئلا يلزم نسبة
الشيء الى نفسه ويقال له ايضا رسم وهو ايضا
تام وناقص **وثالثها لفظي علم** منسوب الى اللفظ
المطلق فهو من نسبة الخاص الى العام وزاد بعضهم
التعريف بالمثال وبالتقسيم والحق ان هذه
الثلاثة داخله في الرسم لانها تعاريف بالخواص
وأما التام **بالجنس القريب** **وفصل** كالحیوان
الناطق بالنسبة الى الانسان **وقد** اما كونه حيا
فان احد لغة المنع وهو مانع من دخول الغريبة
واما كونه تاما فلذلك جميع الذاتيات فيه ويشترط
في تمام احد تقديم الجنس على الفصل **والرسم التام**
بالجنس القريب **وخاصة** شاملة لازمة حال كونها
مع قولنا الانسان حيوان ضاحك اما كونه رسما
فلان الرسم لغة الاشياء وخاصة من اثار الحقيقة
الدالة عليها واما كونه تاما فلشابهته احد التام
من حيث انه وضع في الجنس القريب وقد بامر مختص
وناقص **احد** **بفصل** قريب وحده كالا انسان ناطق
او **مع** **جنس** **قريب** **وقد** كالا انسان
جسم ناطق اما كونه حيا فلما مر واما كونه ناقصا
فلعدم ذكر جميع الذاتيات فيه **وناقص** **الرسم** **بخاصة**

بالقيد

بالقيد السابق **فقط** نحو الانسان ضاحك **او** **مع**
جنس **ابعد** بالتكوين للضرورة اي بعيد **فقط** **ارتبط**
نحو الانسان جسم ضاحك اما كونه رسما فلما مر
واما كونه ناقصا فلعدم ذكر جميع اجزى الرسم
التام ومثل المذكورات فيما مر حذودها فلو بدلت
الجنس القريب او البعيدا والفصل بجهة كالجسم النامي
لحساس المتفكر بالقوة وكالجسم النامي لحساس
الناطق وكالحیوان المتفكر بالقوة لم يختلف الحكم
وبقي التعريف بالتوضيح العام مع الفصل كالمشي الناطق
بالنسبة الى الانسان او مع الخاصة كالمشي الضاحك
وبالفصل معها كالناطق الضاحك والاكثرون
على ان الاول والثالث حذان ناقضان والثاني
رسم ناقص وفهم من كلام المص ان لا يكون
الانماهيات المركبة فتخرج البسائط فلا تعرف الا
بالرسوم وعلم ايضا ان التعريف لا يكون بغير القول
كالاشارة والخط **وما** **بتعريف** **لفظي** **لديهم** **شبرا**
اي وما شهر عندهم بالتعريف اللفظي هو **تبيل** **لفظ**
يلفظ **رديفا** **له** **اشرا** **منه** **عند** **السامع** **كما** **يقال**
ما البر فيعرف بانه التمع **وخرج** **بالرديف** **فصل** **المعرف**
وخاصة **وقد** **قد** **هنا** **ان** **التحقيق** **انه** **ليس** **خارجا**
عن **الرسم** **لانه** **تعريف** **بالخاصة** **مثلا** **لفظ** **التمع** **في** **المثال**

المذكور خاصة من خواص البروكذ التعريف بالمثال نحو
 الاسم كزيد والعلم كالنور لان التعريف فيه بخاصة
 الشيء التي وقعت باعتبارها المشابهة المختصة به
 اذ المعنى الاسم ما يشبه زيدا وكذا التعريف بالتقسيم
 كما تقدم في معرف الشيء انه ما يقتضي تصويره بصورة
 او امتياز من غيره لان التقسيم خاصة من خواص
 المقسم **وشرط كل** اي كل المعرفات من الحروف الرسم
 واللفظي بالنظر الى المعنى **ان يرى مصدرا** اي كلما وجد
 المعرف فلا يدخل فيه شيء من غير افراد المعرف فيكون
 مانعا **منعكسا** اي كلما عرف وجد المعرف وجد هو فلا
 يخرج عنه شيء من افراد المعرف فيكون جامعاً فلا يكون
 اعم كجسم نام حساس متحرك بالارادة في تعريف الانسان
 والا كان غيرها نفع ولا اخص كمتفكر بالقوة في تعريف
 الحيوان والا كان غير جامع **و** بالنظر الى اللفظ شرط
 كل ان يرى **ظاهراً** **الا** ان يرى **امسكاً** اي اخفي
 من المعرف كالنار جسم كالنفس **ولامساوياً** للمعرف في
 الحفا نحو المتحرك ما ليس بساكن **ولا يجوز** ان يضم الواو
 مصدر قال المصاي ولا بلفظ تجوز فهو على حذف مضاف
بلاقتنة معينة للمراد **بالحركة** على صيغة المبنى للجهول
 اي تحركها عن غير كتحريك البلد كحيوان انما هو
 فلا يجوز الا اذا دلت قرينة معينة كقولنا حيوان

ناهق

ناهق يدخل الحمام او يصلح وبقولنا معينة للمراد سقط
 الاعتراض بان المجاز لا بد له من قرينة لكونها مأخوذة
 في تعريفه فلا معنى لاشتراطها هنا لان الذي اخذ
 في تعريف المجاز هو القرينة المانعة عن ارادة الموضوع
 له اللفظ وهو غير المعينة لما اريد باللفظ **ولا** ان يرى
بما يدري اي يعلم **بحدود** اي معرف بالفتح كتحريف
 الشمس بانها كوكب زهاري مع ان النهار تتوقف معرفته
 على الشمس لانها مأخوذة في تعريفه وهذا يختلف
 باختلاف المخاطب فاذا كان المخاطب يعلم النهار
 من جهة اخرى صح التعريف ومثل ذلك ايضا بتعريف
 العلم بانه معرفة العلوم لان المعلوم معرفة متوقفة
 على معرفة العلم واجيب بجوابه فاسد وحق في
 اجواب ان المراد من العلوم ذاته فقط اي لا باعتبار
 المعلوماتية فكانه قيل العلم معرفة الامر فلا دور وظاهر
 كلام المص ان كلام المذكورات يمكن ادخاله في الحدود
 وهو ظاهر نعم الدور لا يتاقي في احد لان معرفة الجزء
 من حيث ذاته لا تتوقف على معرفة الكل **ولامشترك**
من القرينة المعينة للمراد **خلا** الا اذا اريد به كل ما
 وضع له فيجوز كتحريف القضية بانها قول الحق والقول
 مشترك بين الملقوظ والمقول فهو جائز لان المراد به
 كل منهما والمتنع كتحريف الشمس بانها عين الا اذا وجد

قرينة معينة **وعندهم** أي المناطقة وخصهم لأنهم
 الباحثون عن ذلك فعند غيرهم كذلك أو الضمير
 عائد للعلماء مطلقا من جملة **المردود** **ان تدخل الأحكام**
في الحدود أي الرسوم لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره
 كقولنا الفاعل هو الاسم المرفوع وهذا إذا جعل الحكم
 جزءا من الرسم بأن تتوقف معرفة الرسم عليه أما إذا
 جعل خارجا عن الرسم فيجوز وبه يجاب عن الامام
 ابن مالك في قوله الحال وصف فضلة منتصبة
ولا يجوز في الحدود ذكر أو التي للتقسيم وجايز
ذكرها في الرسم فادرمارا وأما تقدم في المعرف للشيء
 أنه ما يقتضي تصوره بصورة أو امتيازها عن
 غيره ويمتنع إذا كانت للشك أو الإبهام فيها كما
 لا يتغال التمييز بينهما ولم ينفرد المصنف بهذا بل نقله
 الزركشي في مقدمة عن الأصمعي فقال الشيخ زكريا
 في شرحه لها بل ويجوز ذكر أو في تحقيقه يجعلها
 للتقسيم والتنويع كما في تعريفهم النظر بأنه الفكر
 المودى إلى علم أو غلبة ظن فقد اشترك العلم والظن
 في كون النظر يودي إليهما ولم يرد أن أحدهما هذا
 وأما هذا على سبيل الشك أو الشك بل معنى أن
 قسما من الحدود حدة كذا وقسما أخر حدة كذا فهما
 في حقيقة حدان لقسمين متخالفين من حقيقة

انتهى

انتهى مع بعض تفسير وقد ذكره الجرجاني في شام الموقع
 والمص ان يمنع كون تعريف النظر إلى البقح إذا ان
 السادية إلى علم أو ظن أمر خارج عن حقيقته ولو
 سلم فهما في الحقيقة حدان والمنع إنما هو في أحد
 الواحد **باب في القضايا** جمع قضية
 من القضا وهو الحكم لأنها تتضمن الحكم **وأحكامها**
 وهي التناقض والعكس **واقعة على المفرد**
 وهي كالجنس تشمل الأقوال التامة والناقصة **احتمل**
الصدق حذف الكذب لقبه والعلم به وتأديبا
 في حق كلام الله وكلام رسوله وهذا يخرج نحو زيد
 وعمر **لذاته** أخرج ما يحتمله لذاته كالاشاعات
 من الأمر والنهي وغيرها كاسقن المافانه والت
 احتمال ذلك للآزله بحسب القرينة وهو انه عطشان
 لا يحتمل لذاته أي مدلوله المطابق وهو طلب السقي
 ودخل المقطوع بصدقه من الأخبار وكذا المقطوع
 بكذبه منها **جري بينهم** أي المناطقة **قضية**
وخبر بالنصب على الحالية وشمل القضية اللفظية
 والعقلية وتسمى مقدمة ان كانت جزو قياس
 ودعوي ان اقتضت إلى دليل **ومطلوبا عند**
 الشروع في الاستدلال عليها و نتيجة ان يتجرها
 الدليل **للمرتبب** الذكر في فقط **القضايا** **عندهم**

بمعنى القضايا

قسمان الأولى **شرطية** وهي ما ليس طرفاها مفردين
ولا في قوتها والثانية **حملية** وهي ما طرفاها مفردان
او في قوتها نحو زيد كاتب وزيد قام ابوه والمراد
بالمفرد ما يقابل الجملة وسببت حملية باعتبار
طرفيها المحكوم به شبه بالشئ المحمول على الآخر **والقسم**
الثاني وهو الحملية قسمان **الاولى كلية** اراد بها هنا
ما موضوعها كلي سواء كانت مسورة او لا يصح
التقسيم الا في الثانية **شخصية** وهي ما المحكوم
عليه فيها معين كقولنا زيد كاتب سميت بذلك
لشخص موضوعها وتسمى مخصوصة لخصوص موضوعها
والقسم الاول وهي الكلية اي ما موضوعها كلي **اما**
مسورة نحو كل انسان حيوان **واما مهمل** من السور
نحو الانسان حيوان وسميت مهملة لاهمال بيان
كمية الافراد فيها **والسور** وهو الدال على كمية افراد
الموضوع كلها او بعضها وهذا في الحملية لان الكلام
فيها وسمى سور استيها له بسور البلد الخيط
بكله او بعضه **كلية** **وجزئية** وكل منهما
اما موجب او سالب فصارت الاقسام اربعة
والله اشاد بقوله **اربع** حذف التاء في اربعة
وان كان المعدود مذكرا للفرقة كما قال المؤلف
او على فذهب من يجوز ذلك **اقسامه** اي السور

جريدة

حيث جرى لان السور اما ان يقع **بشكل** ونحوه
من الالفاظ الدالة على الاحاطة بجميع الافراد في
الايجاب ككل وجميع وعامة نحو كل انسان كاتب
وتسمى القضية بهذا الاعتبار مسورة وكلية **او**
ببعض ونحوه مما يدل على الاحاطة ببعض الافراد
في الايجاب نحو بعض الانسان كاتب وتسمى القضية
بهذا الاعتبار مسورة وجزئية **او بلا شئ** ونحوه
مما يدل على الاحاطة بجميع الافراد في السلب كلا واحد
ولا تثار نحو لا شئ من الانسان نجس وتسمى القضية
بهذا الاعتبار مسورة وكلية ايضا **كامر** **وليس** **ببعض**
ونحوه مما يدل على الاحاطة ببعض الافراد في السلب
نحو ليس بعض الحيوان باسان وليس كل حيوان بفرس
وليس جميع الحيوان بناهق وبعض الحيوان ليس
بناج وتسمى القضية بهذا الاعتبار ايضا مسورة وجزئية
كما مر والى بقية الاسوار اشار بقوله **او شبه جكلا**
اي اظهر الاحاطة بجميع الافراد وبعضها **وكلمها**
اي كل تلك القضايا الاربعة وهي الشخصية والمسورة
بتقسيمها والمهملة اذ تقدم التصريح بها في قوله
كلية **شخصية** **والاول** **اما مسورة** **واما مهمل**
موجبة **وسالبة** **النوا** **وللتقسيم** **فالقضايا** **الاربعة**
باعتبار قسمي السور الكلي والجزئي والشخصي والاهمال

تضرب في اثنين الموجبة والسالبة **فهى اذ الى القاد**
اي اربعة وهي الشخصيات الموجبة نحو زيد
حيوان والسالبة نحو زيد ليس بكاتب والمهمة
الموجبة نحو الانسان حيوان والسالبة نحو حيوان
ليس بانسان والكلية الموجبة والسالبة والجزئية
الموجبة والسالبة وتقدم التمثيل لهذه الاربعة
والمهمة في قوة الجزئية والشخصية في حكم الكلية
ولذا جاز جعلها كبرى في الشكل الاول والثاني نحو هذا
زيد وزيد انسان وزاد بعضهم قسما اخر سماه الطبيعة
وهى التى لم تبين فيها كمية الافراد ولم تصلح لان
تصدق الكلية ولا جزئية نحو الانسان نوع وامحى
جنس والحق اننا داخله في الشخصية لان الحكم
فيها على شئ معين مشخص في الذهن مخصوص لم يعتبر
فيه عموم **والقضية** ثلاثة اجزاء **والاول** فى الرتبة
وان ذكر اخر وهو المحكوم عليه لان الاصل في الحكم
عليه المتقدم نحو زيد في قولك زيد قائم او قام زيد
هو الموضوع اي يسمى به **في محلبة** لانه وضع ليحكم
عليه بشئ **والجزء الاخر** بكسر الخاء الى اخر فى الرتبة وان
ذكر اوله وهو المحكوم به ان الاصل فيه التاخر نحو قائم
وقام في المثالين السابقين **هو** اي يسمى به **المحل**
على شئ حال كونهما **بالستوية** اي مصطلحين في الذكر

معنى

معنى انه لا ينفرد احدهما عن الاخر بل يذكران معا والمراد
انهما مستويان في ان كلا منهما وضع له اسم والجزء الثالث
النسبة الواقعة بينهما ويسمى اللفظ الدال عليها **والرابعة**
للالفة على النسبة **الرابعة** **والرابعة** تارة تكون اسما
كلفظ هو وتسمى **رابعة** غير زمانية وتارة تكون
فعلا ناسخا للابتداء ككان وتسمى **رابعة** زمانية
وقد تحذف **الرابعة** كثيرا في لغة العرب **التقا** عنها
بالاعراب والربط اللفظي وتسمى **المحلبة** حينئذ ثنائية
وعند التصريح **بالرابعة** ثلاثية فان صرح بالجهة
ايضا رباعية ولا تسمى عند التصريح **بالستوية** خماسية
لان معنى المستوي ليس لازما للقضية واعلم ان كل واحدة
من القضايا الثمانية المتقدمة ان جعلت ادات
السلب جزا من مجموعها سميت معدولة والاسميت
محصلة ووجودية فترجع القضايا الثمانية الى
سنة عشر من ضرب اثنين في ثمانية وسميت
الاولى معدولة لان اداة السلب عدل بها عن اصل
مدلولها وهو قطع النسبة وجعلت جزا من المحل
فاذا قلت الاشياء هو ليس بكاتب فاداة السلب
جزء من المحل وبها صار المحل **عند** **مخالفة** **عن**
الرابعة وقد تكون اداة جزا من الموضوع نحو كل لا
حيوان جماد فتسمى القضية معدولة الموضوع او جزا

منها قسمي معدولتها نحو كل حيوان هو انسان
هذا في الموجبة ومثل السالبة المعدولة المحمول
فقط زيد ليس هو لا عالم فاداة السلب الاول
ليست جزا من المحمول بل هي لقطع النسبة لتقدمها
على الرابطة والثانية جزء من المحمول ومثال
المعدولة الموضوع فقط لا يشي من غير الحيوان
بانسان ومعدولتها نحو ليس غير الحيوانات
بغير جماد والتحقيق ان الموجبة ان كان محمولها
موجودا في الخارج اقتضت وجود الموضوع نحو
زيد قائم والا فلا نحو زيد ممكن او معلوم او
مذكور او غير عالم وقد جرت عادة القوم ان يعبروا
عن الموضوع بـ **ي** وعن المحمول بـ **ب** فيقولون **كل ب ي**
دون كل انسان حيوان للاختصار وللدفع توهم اغمار
جزئيات الاحكام في مادة واعلم ان لا بد لنسبة
القضية من كيفية في نفس الامر وتسمى مادة واللفظ
الدال عليها جهة فان ذكر في القضية سميت موجبة
وتلك الكيفية هي الضرورة والامكان والدوام
والاطلاق وعدد المتأخرات القضايا باعتبارها
الى ثلاثة عشر ترجع الى اربعة اقسام الاول الضرورية
الحسنة الضرورية المطلقة والمشرطة العامة والمشرطة
الخامسة والوقعية والمنشرة الثاني الدوام الثلاثة

الدائمة

الدائمة المطلقة والعرفية العامة والعرفية الخاصة الثالث
الممكنان الممكنة العامة والممكنة الخاصة الرابع المطلقة
الثلاث المطلقة العامة والوجودية الدائمة والوجودية
اللا ضرورية وبيان هذه القضايا وتبيين بسيطها
من مكرها من كونها المصولات وقد افردنا ذلك وما يتعلق
به بمذمومة وشرحها فليخرج اليهما ولعل المصتركا
لعدم لزوم ذكر اللفظ الدال على الجهة وترك تفسير
الرابطة لعدم لزوم ذكرها في جميع اللغات وانما
يلزم ذكرها للفرس مع ان لغة العرب تستغني عنها
بالاعراب كما ذكر الامام السنوسي وترك المنخرات لعدم
كثرة نفعها وانما تذكر تدريبا للطلبة وامتحان الافكار
ولما فرغ من تقسيم المحلية اخذ في بيان الشرطية واقسامها
فقال **وان على التحقيق** اي ربط احدى القضيتين
بالاخرى وعلى معنى **بها** اي القضية **قد حكم** اي
ان حكم **بها** بالربط المذكور **فانها شرطية** وانما
جعلنا التعليل بمعنى الربط المذكور لانه لا بد
من جعل كلامه شاملا للمنفصلة والمتصلة
لانه يتقسم الشرطية اليهما والربط المذكور في المتصلة
ظاهر وفي المنفصلة باعتبار انه قد وقع الربط
بين جزئيهما بالعناد اي كل منهما لا ينفك عن مفاد
الآخر وانه لا يصح الاقتصار على احدهما فلا نقول

العدد اما زوج وتسكت وتصح كون التعليق باقيا
على معناه ويراد ان الشرطية ما حكم فيها بالتعليق صريحا
او استلزاما فتدخل المتفصلة لان بثوت احد طرفيها
متوقف على انتفا الآخر وانتفا احدهما متوقف على
بثوت الآخر **وتنقسم ايضا** كما انقسمت الحملية
الى **مأمرة شرطية متصلة** بخوان كانت الشمس
طالقة فالنهار موجود وسميت **شرطية** لوجود
اداة الشرط فيها ومتصلة لان اتصال طرفيها صدقا
ومعية **ومثلها** في الربط المتقدم **شرطية متفصلة**
خواما ان يكون القدر زوجا او فردا وفي قولنا
ومثلها في الربط اشارة الى ان تسميتها بشرطية
تجوز باعتبار الربط الواقع بين طرفيها بالعناد
او حقيقة اصطلاحية وتسميتها بمتفصلة
لوجود حرف الانفصال فيها وهو اما مثل الذي
يصير القضيتين قضية واحدة والانفصال
عدم الاجتماع في الصدق او في الكذب او فيهما
معكما ياتي **جزءها** اي الجزء الاول والثاني من
المتصلة والمتفصلة **مقدم وتالي** اي اجزاء
الاول في الذكر في المتفصلة وفي الرتبة في المتصلة
يسمى **مقدما** وان ذكر اخر في المتصلة والجزء الثاني
كذلك يسمى **تاليا** وان ذكر اول في المتصلة نحو النهار

موجود

جها

موجود ان كانت الشمس طالقة اما المتفصلة فلا ترتيب
بين جزئيهما الا في الذكر فإيهما ذكرته او لا فهو المقدم
وايهما ذكرته اخر فهو التالي **اما بيان ذات الاتصال**
اي المتصلة **فما اوجبت** اي اقتضت **تلازم**
اي تقاضا **حب الجزئين** المقدم والتالي سواء كان تقاضا
على وجه اللزوم وتسمى اللزومية وهي التي يحكم فيها
بصدق قضية على تقدير صدق اخري لعلاقة بينهما
توجب ذلك وهي ما بسببه يستلزم المقدم التالي
كالسببية بان يكون المقدم سببا في التالي نحو
كلما كانت الشمس طالقة فالنهار موجود او سببا
عنه كما لو عكست هذا المثال او يكونا مسببين عن
سبب اخر بخوان كان النهار موجودا فالعالم مضي
اذ وجود النهار واصناء العالم مسببا عن طلوع الشمس
وكالتضامين بخوان كان زيد بالكر فبكر ابنه او كان
لا على وجه اللزوم وتسمى القضية حينئذ اتفاقية
وهي التي يحكم فيها بما مر لا لعلاقة توجب بل اتفقت
اثرهما وحدا معا بخوان كان الانسان ناطقا فالحمار
ناطق اذ لعلاقة بين ناطقية الانسان وناطقية
الحمار حتى يستلزم أحدهما الآخر بل اتفق **انهمما**
وجداهما **وانما** فسرنا التلازم في كلام المصنف بالتصاحب
ليشمل كلامه الاتفاقية فانها متصلة ولا تلازم

بين جزئها واعلم انما ذكره الم هو في الموجبة لانها التي
يحكم فيها بالصحة والما المتالبة تحوليس ان كان هذا
اشانا كان جزا قسميتها متصلة او لزومة لمشاها
للموجبة والاخرى ليس فيها اتصال ولا لزوم **وذا لانفصال**
اي المنفصلة **دون** من اي كذب **ما اوجب**
تأخر اي تناويا وعنادا **بينهما** اي المقدم والتالي
اقسامها اي المنفصلة **ثلاثة** **فلمنعها**
فالمنفصل **ما مانع** **جمع** وهي التي حكم بالتنافي
بين جزئها صدقا نحو هذا الشئ اما شئ او حجر
وتركب من الشئ والاحص من نقيضه **او مانع** **فلا**
وهي التي حكم بالتنافي بين طرفيها كذبا نحو ما
ان يكون الشئ غير بيض واما ان يكون غير اسود
وتركب من الشئ والاعم من نقيضه **او مانع** **ما**
اي مانع الجمع والخلاف الضمير في الاصل مضاف اليه
فلما حذف المضاف انفصل الضمير وقام مقام المضاف
المرفوع فارفع اي صار ضمير رفع معطوفا على مانع
جمع ولا يصح كونه معطوفا على المضاف اليه المتقدم
كما هو ظاهر فالمنفصلة التي هي مانعة جمع ومانعة
خلو هي التي حكم بالتنافي بين طرفيها صدقا
وكذبا وتركب من الشئ ونقيضه نحو اما ان يكون
العدد زوجا او غير زوج او من الشئ والمساوي

لنقيضه

لنقيضه كقولنا العدد اما زوج واما فرد فطرفا هذه
القضية لا يجتمعان ولا يرتفعان **وهو** اي مانعها
الحقيقي وتسمى القضية جسيمة حقيقية وتسمى
الاولى مانعة جمع لاشتغالها على منع الجمع بين طرفيها
في الصدق والثانية مانعة خلو لاشتغالها على منع
الخلو عن طرفيها بمعنى انهما لا يكذبان معا والثالثة
حقيقية لان التنافي بين طرفيها اتم منه في
الآخرين **الاحص** من الاولين **واعلم** اي
فكل حقيقة يصدق عليها انهما مانعة جمع وانها
مانعة خلو دون العكس فتجتمع الثلاثة في نحو
العدد اما زوج او فرد وتنفرد مانعة الجمع بنحو
اما ان يكون الشئ ابيض او اسود ومانعة الخل
بنحو اما ان يكون الشئ غير ابيض او غير اسود
ولكل مانعة اجمع ومانعة الخلو تفسير اخر اخص
فما ذكرنا ان اردت فرد في اخر كل من تغيير بهما المتقدم
كلمة فقط فتكون بحقيقة ممانعة لكل منهما
بهذا التفسير وهذا في المنفصلات الموجبات
واما السوالب فتسميتها مانعة جمع او مانعة
خلو او حقيقية بنحو لمشاها **موجب** اي
او حقيقة اصطلاحية والاخرى تسلب منع
الجمع او منع الخلو او منعها تحوليس اما ان يكون

مين

الشئ سائنا واما ان يكون ناطقا فيصح التمثيل هذه
 الثلاثة وقد تتالف الحقيقية من اكثر من جزئين في الظن
 نحو العدد اما زائدا وناقصا ومساويا بحسب الحقيقة
 مؤلفة من جزئين فقط والاصل العدد اما زائدا وغير زائدا
 فخذف غير زائد وعبر عنه بناقص ومساو لانه بمعناه
 فالعناد حقيقة اما هو بين الزائد وغيره اما مائة
 اجمع فتتالف من اكثر من جزئين حقيقة وكذا مائة
 التحول واعلم ان الشرطية ان كان الحكم فيها على وضع
 معين مخصوصة بخوان حيثى لان اكرمك وزيد
 الآن اما كانت او غير كانت والافان ذكرها بما يدل
 على جميع الاوضاع الممكنة ذكيتها وبعضها جزئية
 والافهية بخوان كان هذا انسانا كان حيوانا
 واما ان يكون العدد زوجا او فردا وسور الشرطية
 الكلية اذا كانت متصلة موجبة كلها ومهما
 نحو مما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وان
 كانت منفصلة موجبة دائما نحو لا ياما اما ان
 يكون العدد زوجا او فردا وان كانت سالبتين
 ليس البتة ان كان هذا انسانا كان حجرا وليس البتة
 اما ان يكون الشئ انسانا او ناطقا وسور الجزئية
 اذا كانت موجبة متصلة او منفصلة قد يكون
 نحو قد يكون اذا كان الشئ حيوانا كان انسانا وقد

يكون

يكون اما ان يكون الشئ حيوانا او فرسا وان كانت
 سالبة متصلة فلا يكون وليس كلما ونحوها نحو ليس كلما
 كان الشئ كاحيوانا كان ناهقا وان كانت سالبة
 منفصلة ليس دائمة وقد لا يكون نحو قد لا يكون
 اما ان يكون الشئ حيوانا او ناطقا وكل من المتصلة
 والمنفصلة تتالف من حمليات او من شرطيات
 او منهما واشملتها وبيان اقتسامها المذكورة
 في المطلوبات واما في من القضايا شرعا في احكامها
 على طريق الاختصار والاقتصار على الوجهات
 كما هو باب المختصرات فمن جملة الاحكام المتناقض
 وقد اخذ فيه فقال **فصل في تعريف واحكام**
التناقض وقدموه على العكس لانه يعبر سائر القضايا
 اذ كل قضية لها نقيض بخلاف العكس فان بعض
 القضايا لا ينعكس وهو لغة اشياء الشئ ورفعه
 واصطلاحها ما عرفه المص بقوله **تناقض** مبتدأ
 والمسوغ ارادة مفهوم هذا اللفظ وهو شئ معين
 وقال المص المستوع التفصيل **خلاف** بضم الحاء
 اسم مصدر اى اختلاف **القضيتين** يخرج عنه
 اختلاف الفردين كزيد لا زيد والمفرد والقضية
 كزيد ومرو قائم واختلاف غير القضايا ما من
 المركبات الاشائية وغيرها ودخل اختلافها

بمعنى التناقض

بالعدول والتحصيل كزبد قائم هو لا قائم فان المحمول
في الاولى قائم وفي الثانية لا قائم لان حرف العدول
جزء من المحمول والاختلاف في الموضوع والمحمول
والزمان والمكان والقوة والفعل والجزء والكل
والالة والعلة والتمييز والمفعول الى غير ذلك
مع اتفاق الكيف فاخرج جميع ذلك بقوله
في كيف اي ايجاب وسلب **ومصدق واحد** من القضيتين
وذكر واحد الا انهما بمعنى القولين والواو للحال
اي والحال ان صدق واحد منهما وكذب الآخر **امر**
قفي اي تتبع دائما يعني انه يكون امر مطلقا فاخرج
القضيتين المختلفتين في الكيف وليست بهذه
الحالة كما اذا جاز صدقهما او كذبهما كانا مختلفا
في الموضوع او المحمول والزمان او المكان او القوة
او الفعل او الجزاء والكل والالة والعلة الى غير ذلك
مع ان اختلافهما بالايجاب والسلب مخور زبد قائم
عمر وليس بقائم وكذا نحو كل حيوان انسان ولا شيء
من حيوان با انسان فانهما كاذبان لان مفهوم المحمول
انما هو ثابت لبعض افراد الموضوع وكقولنا بعض
الحيوان انسان بعض حيوان ليس با انسان فانهما
صادقان وكقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من
الانسان بحيوان اذ المراد بقوله وصدق واحد

امر قفي

13
امر قفي كون صدق احدها وكذب الاخرى امر لازما لا اتقا
وصدق احدي هاتين القضيتين وكذب الاخرى امر
اتقا لا لازم فلا تناقض بينهما لان المنطق انما يعتبر
الامور المطردة نعم الجزئية اللازمة لاحدي الكليتين
والكلية الاخرى متناقضان وكذا اخرج نحو بعض
الانسان حيوان بعض الانسان ليس بحيوان لان
صدق احدها وكذب الاخرى اتفاق لا اطراد له
بدليل تخلفه في نحو بعض حيوان انسان بعض
حيوان ليس با انسان فانهما صادقان معا واخرج
ايض نحو زيد انسان زيد ليس بناسق لان صدق
احدها وكذب الاخرى لا اطراد له بدليل تخلفه فيما
اذا اختلف المحمول ولم يكونا متساويين نحو زيد قائم
زيد ليس بقاعد وانما صدقت احدي هاتين القضيتين
وكذبت الاخرى لما اتفق من مساواة المحمول احدهما
للمحمول الاخرى فقد اتفق المقول بقوله قفي الذي هو عبارة
عن الاطراد عن قولهم لذاته لان الاول يخرج ما يخرج
الثاني وتقرير كلام المص على هذا الوجه من نفاي
التحقيقات وبه يندفع عن المص الاعتراض بان
التعريف غير مانع لصدقه على المص المتقدمة ونحوها
ولم ار احد عرج عليه وفي تفسير كلام المص هنا وجه
اخر واجبات شريفة سمعنا بها في الشرح **فان تكن**

القضية **شخصية** او **مسألة** فنقضها اي نقضها
على ان المصدر بمعنى اسم الفاعل او منقوضها على ان تد
بمعنى اسم المفعول وهو الاشهر او المصدر باق
على معناه غير مؤول بحسب **الكيف** حاصل بان
تبدله اي الكيف فتبدل الايجاب بالسلب والسلب
بالايجاب فتقيض زيد قائم زيد ليس بقائم وبالعكس
ونقيض الانسان حيوان عند المص الا ان الانسان ليس
بحيوان وبالعكس وعند غيره نقيض الممثلة انما
هو كلية تخالفها في الكيف لانها في حقيقة
الجزئية فتقيض الانسان حيوان لا شيء من الانسان
بجميع وان ونقيض الانسان ليس بحيوان كل انسان
حيوان وما قرنا به امتن هو الذي يدل عليه
كلام المص في الشرح فيكون قوله ان تبدله خبر
حذف بحار مع ان مطرد واحتمل بقوله بحسب **الكيف**
عن التناقض بحسب الجهة فله احكام مذكورة
في المطولات ويصح جعل ان تبدله بدلا من الكيف
بدل اشتمال ويكون قوله بالكيف خبرا والمقصود
هو البديل اي فنقضها حاصل بتبديل الكيف كما تقول
نقضني زيد علمه اي علم زيد وكما جوز في قوله
صدرت الكاس عن ام عمرو وكان الكاس مجراها
اليمنى ان يكون الكاس اسم كان ومجرها بديل منه

واليمين

واليمين خبر باعتبار البديل **وان تكن** القضية
محصنة بالسور الكلي او الجزئي الموجب او السالب
فانقض بسورها المذكور فيها فسور
الايجاب الكلي ضده سور السلب الجزئي وبالعكس
وسور السلب الكلي ضده سور الايجاب الجزئي
وبالعكس فاذا عرفت هذا **فان تكن** القضية
موجبة كلية بخوكل انسان حيوان فنقضها
سالبة جزئية وبالعكس وهذه امثلة المذكور
ليس بعض الانسان بحيوان وبالعكس
وان تكن **سالبة كلية** بخولا شيء من الانسان
بجزء فتقيضها **موجبة جزئية** وبالعكس
وهي في امثلة المذكور بعض الانسان بجزء وبالعكس
اذ لو كانتا كليتين جاز كذبهما معا بان يكون
موضوعهما اعم من مجموعهما ولو كانتا جزئيتين
جاز صدقهما معا بان يكون موضوعهما كذلك
والنقيضان لا يصح ان يكونا معا ولا يصدقان معا
وفي بعض النسخ بدل البيت الاخير وان تكن
سالبة جزئية فنقضها موجبة كلية واجز جميع
ما ذكر في الشرطية مثال التناقض فيها كلها كانت
هذا انسانا كان حيوانا هذا **مسألة**
تعريف واحكام **العكس** هو لغة التبدل والقلب

نقول عكست حاشية الثوب اذا قلبتها وجعلت
 اعلاها اسفلها وفي الاصطلاح يطلق على القضية
 التي وقع التحويل اليها وعلى المصدر وكل منهما مكان
 ثلاثة اقسام عكس نقض موافق وعكس نقض مخالف
 وعكس مستوي وهو الذي اقتصر عليه المص لانه
 اكثر استعمالا ولذا قيل به بقوله **المستوي** وعرفه
 على انه مصدر لقوله **العكس** المستوي
قلب اي تنديل **جزء القضية** اي الموضوع
 والمحمول في اعملية والمقدم والتالي في الشرطية
 فخرج قلب جزئي غير القضية كما مركب الاضافي فلا
 يسمى عكسا في الاصطلاح وخرج عكس النقض
 الموافق فانه قلب نقضهما وعكس النقض
 المخالف فانه قلب احدهما ونقض الآخر
 وسنذكرها ولم يقيد القضية بكونها ذات ترتيب
 طبيعي وهو في ذلك موافق لكثير من العلماء من عرف
 العكس وقد اعترض عليهم بدخول المنفصلة
 مع انهما لا عكس لهما اصطلاحا لانهما لا ترتيب طبيعيا
 بين جزئيهما ويجاب بانه لا يحتاج الى هذه الزيادة
 لان قوله قلب جزئي **قضية** يقتضي ان كل واحد
 له موضع طبيعي والام يكن عكسا وسببا في
 المص احسن من قول بعضهم يصير الموضوع محمولا

والمحمول موضوعا لثبوتها الشرطيات المتصلة
مع بقا الصدق بمعنى انه اذا كان الاصل صادقا
 كان العكس كذلك لان العكس لازم للقضية وصدق
 الملزوم يستلزم صدق اللازم وليس المراد صدقها
 في الواقع بل ان يكون الاصل بحيث لو فرض صدقه
 لزوم صدق العكس ولذا عبر بعضهم بالتصديق
 لان التصديق لا يقتضي وقوع الصدق فخرج
 بهذا القيد قلبهما لأمع بقا الصادق لقولنا
 في عكس كل انسان حيوان كل حيوان انسان فيلا
 يسمى هذا عكسا وترك المص الكذب لانه لا يلزم كذب
 الاصل كذب العكس اذ لا يلزم من كذب الملزوم
 كذب اللازم فان قولنا كل حيوان انسان كاذب مع
 صدق عكسه وهو بعض الانسان حيوان ولم
 يقل مع بقا الصدق على وجه اللزوم لاجرا في نحو
 كل ناطق انسان اذ جعلته عكسا لكل انسان
 ناطق فانه صادق لكن الصدق فيه اتفاق لما
 اتفق من مساواة المحمول للموضوع بدليل تخلفه
 في عكس كل انسان حيوان لو عكسها كلية وكذا بعض
 الانسان ليس بجرا اذا عكسها الى بعض الجرا ليس بانسان
 فانه صادق لكن صدقه اتفاق لما اتفق من مباينة
 الموضوع للمحمول تباينا كليتا اذ يختلف في نحو بعض

الحیوان ليس بانسان والجواب عن المص انه لا حاجة الى هذه
الزيادة لان قوله مع بقا الصدق يفني عنها لان المراد بقا
الصدق لزومه وعكس الكلية الموجبة كمنفسها لا يلزم
معه الصدق وكذا عكس الجزئية السالبة مع ان عكس
خوكل انسان ناطق الى كل ناطق انسان خارج ايضا
بقوله الا الموجبة الكلية فعوضها الموجبة الجزئية ومع
بقا **الكيفية** اي لايجاب والسلب بمعنى ان الاصل
ان كان موجبا يكون العكس موجبا او سالبا فسالبا
وهذا يخرج قلبها مع بقا الكيفية كقولك في عكس
بعض الانسان حيوان ليس بوض حيوان بانسان
فلا يسمي هذا عكسا في الاصلاح ومع بقا **الكم** اي الكلية
والجزئية **الكم الموجب** يحذف التارخيم للضرورة
اي الموجبة الكلية نحو كل انسان حيوان فلا يبق عكسها
بل تبدل كليتها بالجزئية واليه اشار بقوله **فعوضها**
اي المناطقة **الموجب** يحذف التالما من **الجزئية** وفي المثال
المذكور بعض حيوان انسان وكذا ما في قوتها وهي الشخصية
ان كان محمولها كليا والا فكمنفسها وهذا القيد الاخير
لم نجده لغير المص في تعريف العكس وهو حسن وقد تقدم
ان التقايا ثمانية اقسام اربعة موجبات وهي الشخصية
والكلية والجزئية والمهملة وانع مثلها سواب فاربع
الموجبات عكس كل واحدة منها بالمستوى جزئية

موجبة

موجبة فقولك زيد حيوان عكسه بعض حيوان زيد وكل
انسان حيوان وبعض الانسان حيوان والانسان حيوان
عكسه بعض الحيوان انسان ويصح عكس المهمة الموجبة
الى مهمة وكل ذلك داخل في تعريف المص واما الاربع
السواب فلا ينعكس منها الا الكلية والشخصية فنعكسا
كانفسهما فعكس لا شيء من الانسان بحج لا شيء من البحر بانسان
وعكس ليس زيد بعمر وعمر وليس بزيد وعكس ليس زيد
بحج لا شيء من بحج بزيد لان الشخصية في حكم الكلية
واما الجزئية السالبة والمهمة السالبة فلا عكس لها واليه
اشار بقوله **والعكس المستوي لازم لغير ما وجد به**
اي فيه **اجتماع اثنين** وهما الجزئية والسلب الذي
وجد فيه هو الجزئية السالبة **فاقتصد** اي توسط
في الامور وهو يتم للبيت فجزئية السالبة لا عكس لها
لزوما بدليل الاستقاض مما ذكره يكون الموضوع فيها اعم
من المحمول فيصدق سلب الاخص عن بعض افراد الاخص
الاعم ولا يصدق سلب الاعم عن بعض افراد الاخص
فيصدق نحو بعض حيوان ليس بانسان ولا يصدق
بعض الانسان ليس بحيوان لصدق نقيضه وهو كل انسان
حيوان وقدنا بقولنا لزوما لانه قد يصدق عكسها
في بعض المواد اذ يصدق بعض الانسان ليس بحج ويصدق
عكسه ايضا وهو بعض بحج ليس بانسان **ومثلها**

اي التي اجتمع فيها الخستان في عدم لزوم العكس **المهمة**
السلبية نحو الحيوان ليس باسنان **لانها** اي المهمة
السلبية **في قوة الجزئية** السالبة كما تقدم فالمثال
المذكور في قوة بعض الحيوان ليس باسنان وخرج بالمتو
عكس النقيض فانه يلزم ما وجد فيه اجتماع الخستين
والعكس الاصطلاحي مطلقا **في مرتبة بالطبع** والمراد
به ما يقتضي المعنى ترتيبه بحيث لو انزل تغير المعنى
ويفسر الترتيب بالطبع ايضا يكون الثاني يتوقف على
الاول ولا يتوقف الاول على الثاني والمرتبة بالطبع
من القضايا هو المحلية والشرطية المتصلة وجميع
ما تقدم من الاحكام شامل للشرطية المتصلة مثلاً
كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً فيعكس
الجزئية موجبة وهي قد يكون اذا كان النهار موجوداً
كانت الشمس طالعة **وليس العكس في مرتبة بالوضع**
اي المذكورون بالطبع وهي المنفصلة نحو اما ان يكون
العدد زوجاً واما ان يكون العدد فرداً فان ابد لنا طرفيها
وقلنا اما ان يكون العدد فرداً واما ان يكون زوجاً
لم يسم هذا التبدل عكساً لان الترتيب بين طرفيها
ليس طبيعياً اي يقتضيه المعنى بحيث لو انزل تغير
المعنى بل الترتيب الذكري في ذلك موكل الى اختيار
المتكلم اذا المعنى فيه متخذاً لاولاً ولم يبدل واما عكس

النقيض

١٢٣
النقيض الموافق فهو تبدل كل واحد من طرفي القضية
ذات الترتيب الطبيعي بنقيض الآخر مع بقاء الصدق
والكيف على وجه اللزوم نحو كل انسان حيوان
كل ما ليس بحيوان هو ليس با انسان واما عكس
النقيض المخالف فهو تبدل الطرفين الاول من القضية
ذات الترتيب الطبيعي بنقيض الثاني والثاني بعين
الاول مع بقاء الصدق دون الكيف على وجه اللزوم
نحو كل انسان حيوان لا شيء مما ليس بحيوان با انسان
وسمى هذا مخالفاً لمخالفة طرفيه ايجاباً وسلباً
والذي قبله موافقاً لتوافقهما وتفصيل احكام هذين
العكسين المذكورين المطولات ولما فرغ من رحمة تعالى
من مبادي التصورات ومقاصدها ومن مبادي
التصديقات شرع في اسنى المطالب واعلا المقاصد
وهو مقاصد التصديقات وهي الحجج ويقال لها القياس
فقال **باب في القياس** ووجه كونه اسنى المطالب
ان المستفاد منه تصديق وفي غيره تصور والتصديق
اشرف من التصور لاشتماله على النسبة التي هي اشرف
اجزاء القضية وهو لغة تقدير شيء على مثال شيء آخر
اصطلاحاً اشار اليه بقوله **ان القياس** ملفوظ
او معقول **من قضايا سوراي** ركب بصورة
مخصوصة فقوله جنس خرج عنه المفرد لان القول

عند المناطقة خاص بالمركب ومن قضايا صور الفرج
 المركب الذي ليس بقضية والقضية الواحدة وان لم يكن
 لذاتها قول آخر كعكسها المستوى او عكس نقبضها
 والمركبة نحو زيد قائم لا دائما اذ لا يطلق عليها
 قضيتان وان كانت في قوة القضيتين والمراد ان
 القياس مؤلف من قضيتين فاكسر القول بان
 القياس يتألف من اكثر قضيتين كما سيأتي بيانه
 فالمؤلف من قضيتين كقولنا العالم متغير وكل متغير
 حادث يلزم عنهما قول آخر وهو العالم حادث والمؤلف
 من اكثر كقولنا النباش اخذ للمال خفية وكل
 اخذ للمال خفية سارق وكل سارق تقطع يده فهذا
 مؤلف من ثلاثة قضايا يلزم عنها قول آخر وهو
 النباش تقطع يده والاول يسمى بسيطا والثاني
 مركبا وليس ذكر الماتن كيفية تركيب القياس المركب
 فيما يأتي تكرارا لما هنا لان تعريف القياس الشامل
 للبيسطة والمراد لا يقتضي معرفة كيفية تركيب
 القياس المركب مخصوصة متميزة عن البسيطة وبحق
 ان القياس المركب راجع الى اقيسته بسيطة في الحقيقة
مستلزم حال من ضمير صور اخرج الاستقرا والتمثيل
 والضروب العقيمة التي لا يقطع بصدق لازمها
 لا مكان تخلف مدلولها عنها وفي اخراج الاستقرا

والتمثيل

والتمثيل بما ذكر بحث ذكرته في الشئ وفي حاشيتي على ايسا
 غوي لشيخ الاسلام **بالذات** اي بذاته قال عوض
 من الضمير اخرج الضروب العقيمة التي يقطع بصدق
 لازمها بخصوص المادة نحو لا شئ من الانسان يفرس
 وكل فرس صهال فانه يستلزم لا شئ من الانسان
 بصهال لكن لا بالذات بل بالصحة ذلك في المادة
 اتفاقا واخرج نحو قياس المساواة وهو ما يتركب
 من قضيتين متعلق بمجول اولها موضوع الاخرى
 زيد مساو لعمرو وعمرو مساو لبكر فانها بين القضيتين
 مستلزماتان زيد مساو لبكر لا لذاتها بل بواسطة
 صدق مقدمة اجنبية وهي ان مساوي المساوي
 لشيء مساو لذلك الشيء ولذلك صدق هذا اللازم
 فلم يصدق لم يستلزم القياس شيئا كما اذا قلنا
 الانسان مباين للفرس والفرس مباين للناس طوق
 لا يلزم منه ان الانسان مباين للناس طوق لان
 مباين المباين لشيء لا يلزم ان يكون مباينا
 لذلك الشيء وكذا اذا قلنا الواحد نصف الاثنان
 والاثنان نصف الاربعة لا يلزم منه ان الواحد
 نصف الاربعة لان نصف النصف لشيء لا يكون
 نصفه **قولا اخر** اي لا يكون عين احدى المقد
 فاذا قلت كل انسان حيوان وكل حيوان جسم اتج

مدين

كل انسان جسم وهو ليس عين احدي المقدمتين
فاخرج بقول قول اخر القصيتين المستلزمين
لاحداهما لان اللازم ليس قول اخر فان قلت التعريف
شامل للقصيتين المستلزمين لعكسهما فلا
يكون مانعا قلت لا نسلم ذلك اذ هذا خارج
بقوله قول لانه افرده فذلك على ان مراده به القول
الواحد والقصيتان المذكورتان يستلزمان
قولان لا قول واحد والمراد بال لزوم ما يعم اليقين
وغيره فيتناول القياس الكامل وهو الشكل
الاول وغير الكامل وهو باقي الاشكال والمراد انه
يستلزم متى سلم ولا يشترط ان يكون مسلما
بالفعل ليدخل في التعريف القياس الذي مقدمته
صادقة تمامه والذي مقدمته كاذبة كقولنا
كل انسان جماد وكل جماد حمار فلهذا وان
كان مولفا من قصيتين كاذبتين الا انه بحيث
لو سلم استلزم ان كل انسان حمار لان القياس صحيح
ان يعرف بتعريف شامل للمخاطبة والسفينة
والجدل والشعر والبرهان لان هذه كلها اقيسة
ولزوم الشيء للشيء كون الشيء بحيث لو وجد
وجد لازمه وان لم يوجد في الواقع وانما قال
من قضايها ولم يقل من مقدماته لئلا يلزم الدور

لانهم

الدور لانهم عرفوا المقدمة بانها ما جعلت جزء قياس
فاخذوا القياس في تعريفها فلو اخذت هي ايضا
في تعريفه لزم الدور ثم القياس عندهم اي المناطقة
قسمان فمنه اي القياس ما يدعي اي يسمى بالاقتران
وهو الذي دل على النتيجة بقوة اي بقوة
اي معناه يعني ان النتيجة تكون اجزاؤها متفرقة
فيه ولا تكون مذكورة فيه بهيئتها الاجتماعية
مثلا كل جسم مواف وكل مواف حادث ينتج كل جسم
حادث فهذه النتيجة لم تذكر بهيئتها الاجتماعية
في القياس بل ذكرت فيه متفرقة وان شئت قلت
هو الذي لم تذكر فيه النتيجة ولا نقيضها بالفعل
وهذا بخلاف الاستثنائي كما سيأتي وسمى اقترانيا
لاقتراح احد ودفعه بلا استثناء واختصر القياس
الاقتراني بالحكمة هذا ما ذهب اليه المصنف كما يحتاج
ومع كون ابن سينا هو الذي استخرج الاقيسة المركبة
من الشرطيات وتشكيكات في انتاج المتصلتين
منه والمتصلة والحللية وكذا اقدم في المتصلتين
اثير الدين وغيره بما هو مذكور في مختصر العلامة
ابن عرفة وغيره وقد احيى عن ذلك باجوبة
مذكورة في المختصر المذكور وغيره ويحتمل ان المصنف
والامام ابن الحاجب اذا ما يتكلم في هذا الفن يجدوي

غيره وانما نزل منزلة القدم لذلك اشار الى الاول
العضد والثاني ابن هارون مثاله في الشرطيات
كلما كان الانسان ناطقا كان حيوانا وكلما كان
حيوانا كان جسما ينتج كلما كان الانسان ناطقا
كان جسما **فان ترد ترتيبه** اي القياس **فركبا**
اي اجمع **مقدما** المراد بها هنا وفيما يات
فما فوق الواحدة **على ما وجبنا** من الالتيات
بوصف جامع بين طرفي المطلوب وهو احد المكرر
وبه حصلت المقدمات ان احدها مشتملة على
موضوع المطلوب او مقدمة والاخرى على محموله او
تاليه ومن اندلج الاصغر تحت الاوسط في
الاقتراي كما ساق **ورتب المقدمات** بان تقدم
الصغرى على الكبرى في الاقتراي على الوجه الخاص
وهو كون الصغرى موجبة والكبرى كلية في التلك
الشكل الاول مثلا حتى يستلزم النتيجة واما
ما استلزم شيئا مثلا اذا قلت في بيان حدوث
العالم وهو ما سوي الله جل وعلا العالم متغير وكل
متغير حادث فان ترتيب هاتين القضيتين
المعكومتين على الوجه الخاص من كون الاولى موجبة
والثانية كلية يوصل من اتضح له بالبرهات
صدقهما الى العلم بان العالم حادث لاندرج

٢٧
العالم في موضوع الكبرى **وانظر صحيحها** اي
المقدمات فتميزا **من فاسد** من جهة النظم
بان كانتا سالبتين او جزئيتين اذ لا ينتج من
سالبتين ولا جزئيتين وفي جهة المادة بان
كانتا كاذبتين او احدهما **مختبرا** اي بالاستدلال
عليها ان كانت نظرية هل هي يقينية ام لا وهل
هي على تاليف منتج ام لا وهذا بيان للوجه الخاص
الذي يكون عليه الترتيب الذي ذكر سابقا
فلا يقال هذا تكرار لما تقدم **فان لازم المقدمات**
وهو النتيجة من حيث يتيقن بصدقها وعدم
تيقن **بحسب المقدمات** **انت** فان يتيقن
صدق المقدمات واستيفاء شروطها من حيث
الصورة يتيقن صدق لاربعها وان لم يتيقن ذلك
لم يتيقن صدق لازمها بل حينئذ الصدق
والكذب فاذا قلت كل انسان حماد وكل حماد
حماد فهاتان كاذبتان ونتيجتهما كاذبة
واذا بدلت الكبرى بقولك وكل حماد ناطق كانت
النتيجة صادقة وهي كل انسان ناطق مع كذب
المقدمات فليس معنى كلامهم انه يلزم من كذب
المقدمات او بعضها كذب النتيجة ولذا قررنا
في كلامه ما يصح به المعنى واعلم ان موضوع النتيجة

يسمى اصغر لكونه في الغالب اقل افراد اقل الاوسط
والاكبر ومجولها يسمى اكبر لكونه في الغالب اكثر
افرادا والمكرر في المقدمتين يسمى اوسطا ووسطا
لتوسطه وجمعه بين الطرفين ومثل الموضوع
والمجول في العملية المقدم والتالي في الشرطية
والمقدمة التي فيها الاصغر يسمى الصغرى لاشتراكها
على الاصغر والخبر فيها الاكبر يسمى الكبرى لاشتراكها
على الاكبر وانما قد هنا ذلك وان كان سياج
في كلام المص بعضه لتوقف فهم كلام المص هنا عليه
وما هي من المقدمات صغرى يجب اندراج
اصغرها اي كل فرد من افراد **الاوسط** في مفهوم
اوسط الكبرى وان كان مساويا للاصغر
لان ماهية كل شخص او عارضة اعم من ذاته بل ولو كان
الاوسط اخص نحو بعض الحيوان انسان وكل
انسان ناطق هذا في الاقتران واما الاستثنائي
فيرجع الى الشكل الاول بان يقال مضمون التالي
امر محقق ملزومه وكلما تحقق ملزومه تحقق
او مضمون المقدم امر متحقق لازمه وكل ما انتفى
لازمه منتف هذا حاصل ما ذكره شيخنا العلامة
اليوسفي في حاشية شرح الكبرى عن السعد وعلى هذا
يحمل ما ذكر ابن سيناء من ان حصر العلم بالمقدمتين

في الذهن

في الذهن ليس كافيا في حصول النتيجة بل لا بد من علم
ثالث وهو التفطن لاندراج الصغرى تحت الكبرى
كما اذا اوعيت ان هذه بعلة وكل بعلة عاقر
فلا ينتج ان هذه عاقر حتى يتفطن الى ان هذه
البعلة فرد من افراد الكلية ليلزم الحكم على الفرد قال
شرف الدين بن السمان وما ذكره حق فانك
اذا قلت النبذ سكر وكل سكر حرام لم يندرج النبذ
في الحرمة الا من حيث كونه فردا من افراد السكر فلا
بد من التفطن له الا انه معلوم في ضمن العلم بان
هذا ترتيب منتهج فلا يكاد يجاوز الذهن عن ذلك
عند ذكر المتقدمين على هذا الوجه قال الامام
السنوسي وعبارته في الطوالع الاشبه انه لا بد
بعد استحضار المقدمتين من ملاحظة الترتيب
والهيتة العارضين لهما والاماتقاوت الاشكال
في جلا الانتاج وحقايقه اعم وعليته كحل ايضا
قول المص في الشئ لا بد ان تكون الكبرى اعم من الصغرى
فعلم ما تقرروا قد هنا في سبك المتن ان
الصغرى ليست هي مهيتها وصورتها عند حجة
في الكبرى بل معنى اندراجها هو ما ذكرناه اولا
وخاصة ان المراد الاصغر يندرج في مفهوم
الوسط ليسحب عليه حكم الكبرى لكن القوم تسامحوا

في العبارة **وذا** **حدا** **صغرا** بالتونين للضرورة وهو
 موضوع المطلوب في المحلثة ومقدمة في الشرطية
 كما اشترت اليه في **صغرا** اي صغري المقدمتين
 لاشتمالها على الاصغر **وذا** **حدا** **كبرا** بالتونين
 للضرورة وهو محمول المطلوب في المحلثة وتاليه
 في الشرطية **كبرا** اي كبرى المقدمتين لاشتمالها
 على الاكبر ويسمى الاصغر والاكبر والاوسط حدا
 لانها اطراف للقضية وتقدم وجه التسمية
 بالاصغر والاكبر والاوسط قال سيدي سعيد
 صغراهما مستلخيم قوله قبله **وذا** **حدا**
 اصغرو وكذا قوله **كبرا** هما ويصح العكس انتهى
والصغرى **ذا** **حدا** **كبرا** في الاكبر بواسطة
 اندراجها في الاوسط ويقولنا ذوا اندراج في
 الاكبر الذي صرح به المص في الشرح مع حمل الاندراج فيما
 سبق على الاندراج في الاوسط ليندفع الاعتراض
 بالتكرار **ووسط** وهو المكرر في القياس سواء
 كان موضوعا ومحمولا او مقدما وتاليا **يلقى**
 اي يترك **لدى** اي عند **الانتاج** فهو كالالة
 يوتي به عند الاحتياج اليه في التوصل الى المطلوب
 ويترك عند حصول هذا **فصل** في ذكر الاشكال
 وشروطها وعدد ضروريها المنتجة وما يتعلق

بذلك

بذلك **الشكل** **عند** **حول** **الناس** المناطقة **يطلق**
عن اي على هيئة **قضيتين** **قياس** اي الهيئة
 الحاصلة من اجتماع الصغرى والكبرى باعتبار طرفي
 المطلوب مع الحد الوسط واحترز عن قضيتي
 غير القياس كما لو قلت كل انسان حيوان وكل
 فرس صاهل فلا يسميان شكلا ولا ضربا
من غير ان **لغتين** **لا** **سوارا** **اذ** اي وقت **ذا** اي
 اعتبار الاسوار **بالضرب** **له** اي لما ذكر من الهيئة
 المعتمدة فيها الاسوار **بشعار** فالضرب عبارة
 عن الهيئة الحاصلة من اجتماع الصغرى والكبرى
 باعتبار الاسوار فالضرب المخصوص كالمولف من
 كليتين موجبتين اخص من الشكل اي نوع منه
وللمقدّمات اي المقدمتين **اشكال** **فقط** **اربعة**
 اي اشكال اربعة فقط وذلك **موجب** **احد** **الوسط**
فحمل **الحد** **الوسط** **بصغرى** **ووضعه** **كببرى** نحو
 كل انسان حيوان وكل حيوان جسم **يدعى** **شكلا**
اول **وبدري** والمراد تدعى الهيئة الحاصلة
 من ذلك الترتيب وهكذا في جميع ما ياتي
فصل اي احد الوسط **الشكل** **من** **الصغرى**
 والكبرى نحو كل انسان حيوان وكل انسان جسم
 ولا شيء من الجرح حيوان **ثانيا** **عرق** اي عرق حال كونه

ثانياً **وضع** أي الحد الوسط **في الكل** من
الصغرى والكبرى نحو كل إنسان حيوان وكل إنسان
جسم **ثالثاً** الف حال كونه **ثالثاً** **رابع**
الاشكال عكس الأول أن يكون الحد الوسط فيه
موضوعاً في الصغرى محمولاً في الكبرى نحو كل إنسان
حيوان وكل ناطق إنسان وهذا الشكل اسقط
بعضهم لبعده عن الطبع جداً وأول من استخرجه
جالينوس ولحق أنه معتبر في الانتاج وكالمحمول
والموضوع فيما تقدم من العمليات المقدم والثاني
في الشرطيات **وهي على الترتيب المتقدم في التكامل**
والشكل الأول اكملها ويسمى عندهم بالشكل الكامل
لأنه المنبع للمطالب الأربعة الموجبة الكلية والجزئية
والسالبة الكلية والجزئية ولأنه على المنظم الطبيعي
وهو الانتقال من الموضوع إلى الحد الوسط ثم منه
إلى المحمول حتى يلزم الانتقال من الموضوع إلى المحمول
لكونه فرداً من أفراد الوسط بشرط الثاني لأنه أقرب
الاشكال الباقية إليه لمشاركة آياه في صفاته
التي أشرف المقدمتين لاشتمالها على موضوع المطلوب
الذي هو أشرف من المحمول لأن المحمول إنما يطلب لاجله
أجاباً وسلباً بشرط الثالث لأن له قراباً إليه لمشاركة
آياه في أحسن المقدمتين بخلاف الرابع فلا قرب له أصلاً

للمخالفة

للمخالفة آياه فيها وبعده عن الطبع جداً **فهي عن**
هذا النظام بعد بأن لم يتكرر الحد الوسط كما تقدم
فالمقياس **فأما النظام** وقد أخذ في ذكر شروط الاشكال
مبتدأ بالأول منها فقال **أما الشكل الأول فشرطه**
أي شرط انتاجه بحسب كيف **الإيجاب في صفاته**
وبحسب الكم أن ترى كلية كبراه إذ لو انتفى إيجاب
الصغرى لم يندرج إلا صغرى الوسط واضطرب
النتيجة فقد تصدق بخلاشي من الإنسان بحجر وكل
حجر حماد وقد تكذب كما لو قلت بل الكبرى وكل حجر جسم
ولو انتفت كلية الكبرى جاز كون الأصغر غير ما ثبت
له الأكبر فتضطرب أيضاً فقد تصدق بخوكل إنسان
حيوان وبعض حيوان ناطق وقد تكذب كما لو
قلت بل الكبرى وبعض حيوان فرس وضروب
لضروب سائر الاشكال بحسب القسمة العقلية
ستة عشر لأن كل من مقدمتين إما موجبة أو سالبة
وكل من هاتين إما كلية أو جزئية واثنين في اثنين
بأربعة وإما المهمل في قوة جزئية وإما الشخصة
ففي حكم الكلية في جميع الاشكال وقولهم لا نهياً
تنتج في كبرى الشكل الأول استدلال على كونها في
قوة الكلية لأن ذلك يختص بالشكل الأول
كما سبق إلى بعض الأوهام بل هي في حكم الكلية في غير

الاشكال يدل انها تنعكس بعكس النقيض الى كلية
 اذا كانت موجبة نحو زيد حيوان تحما ان الكلية
 تنعكس كذلك ووجه كونها في حكم الكلية انها اشتركا
 في انهما لم يخرج عن موضوعهما فزاد ما فتضرب الاربعة
 الصغريات في الاربعة الكبريات فالحاصل ستة عشر
 يسقط منها بشرط انتاجه السابقتين اثنا عشر عقيمة
 ثمانية منها فالاول حاصلة من ضرب الكلية والجزئية
 السالبتين الصغريتين في الاربعة الكبريات واربعة
 بالثاني حاصلة من ضرب الجزئية الموجبة والجزئية
 السالبة الكبرى في الكلية والجزئية الموجبتين
 الصغريتين هذا طريق الاسقاط واما طريق التحصيل
 فان نقول الصغري لا تكون الا موجبة فهي اما
 كلية او جزئية والكبرى لا تكون الا كلية فهي اما
 موجبة او سالبة واثنان في اثنين باربعة فضروره
 المنتجة اربعة الضرب الاول موجبتان كليتان
 نحو كل انسان حيوان وكل حيوان جسم والنتيجة
 كلية موجبة وهي كل انسان جسم الثاني كليتان
 والكبرى سالبة والصغري موجبة نحو كل وضوء عبادة
 ولا شيء من العبادة يستغن عن النية والنتيجة
 سالبة كلية وهي لا شيء من الوضوء يستغن عن
 النية الثالث موجبتان والصغري جزئية

والكبرى

والكبرى كلية نحو بعض الوضوء عبادة وكل عبادة
 تقتضي النية الرابع صغري موجبة جزئية وكبرى
 سالبة كلية نحو بعض الوضوء عبادة ولا شيء من
 العبادة يستغن عن النية ينتج سالبة جزئية
 وهي ليس بعض الوضوء يستغن عن النية وانما
 كانت النتيجة سالبة في الثاني والرابع وجزئية
 في الثالث وفي الرابع ايضا لان النتيجة تتبع
 المقدمتين في خمسة وهي السلب والجزئية
 ووجه ترتيب هذه الضروب المذكور في المطولات
والشكل الثاني مبتدأ حذف اليامنه وذلك جائز
 حتى في النثر قال تعالى الكبير المتعال **ان يختلفا**
 اي المقدمتان **بالكيفية** اي الايجاب والسلب
مع كلية **الصغريتان** واصلتها مبتدأ ثانيا
 خبره قوله **له شرط وقع** ومجلة المبتدأ الثاني
 وخبره خبر الاول اي اختلاف المقدمتين
 مع كلية الكبرى شرط واقع لانتاج الثاني اذ لو
 كانتا موجبتين او سالبتين لم يلزم توافق الصغري
 والكبرى ولا يتباينهما فتضرب النتيجة اما في
 الموجبتين **فلانه يصدق كل انسان حيوان وكل**
ناطق حيوان والحق الايجاب ولو بدلنا الكبرى
 بقولنا وكل فرس حيوان كان الحق السلب واما

في السالبتين فلا بد ان يصدق لا شيء من الانسان
 بحجر ولا شيء من الفرس بحجر والحق السلب ولو بد لنا
 الكبرى بقولنا ولا شيء من الناطق بحجر كان الحق
 الايجاب ولو كانت الكبرى جزئية لم يلزم نفى
 الاكبر عن شيء من افراد الاصغر لان المفهوم من
 القياس حينئذ منافاة الاصغر لبعض افراد الاكبر
 وذلك لا يستلزم نفى مفهوم الاكبر عن الاصغر فتضطرب
 النتيجة ايضا كقولنا كل انسان حيوان وبعض
 الجسم ليس بحيوان والحق الايجاب ولو قلنا
 وبعض الحجر ليس بحيوان كان الحق السلب ولقولنا
 لا شيء من الانسان بفرس وبعض حيوان فرس
 والحق الايجاب ولو قلنا وبعض الصاهل فرس كان
 الحق السلب فسقط بالشرط الاول ثمانية الموجهات
 مع الموجبتين باربعة والسالبات مع السالبتين
 باربعة وبالثاني اربعة الجزئية موجبة كبرى مع
 السالبتين الكلية والجزئية السالبة كبرى مع الموجبتين
 الكلية والجزئية صغريتين فبقي اربعة منتجة هذا
 طريق الاستقطاء وطريق التحصيل ان نقول لا شيء
 لا يكون الاكلية في اما سالبة فلا تنتج الامع الموجبتين
 صغريتين واما موجبة فلا تنتج الامع السالبتين
 صغريتين فلكل اربع الاول من موجبة كلية صغري

وسالبة كلية كبرى نحو كل انسان حيوان ولا شيء من
 الحجر حيوان فلا شيء من الانسان بحجر الثاني عكسه
 نحو لا شيء من الحجر حيوان وكل انسان حيوان
 فلا شيء من الحجر با انسان الثالث من موجبة
 جزئية صغري وسالبة كلية كبرى نحو بعض
 الحيوان انسان ولا شيء من الحجر با انسان
 فبعض الحيوان ليس بحجر الرابع من سالبة
 جزئية صغري وموجبة كلية كبرى نحو ليس
 لبعض الحيوان با انسان وكل ناطق انسان
 فبعض الحيوان ليس بناطق فلا ينتج
 هذا الشكل الاسالبة لان احدي مقدمتيه
 لا تكون الاسالبة والشكل الثالث شرطه
 بحسب الكيف **الايجاب** في صغرها اي
 المقدمتين وبحسب الكم ان تري كلية احدهما
 اذ لو كانت الصغري سالبة لم يلزم النفا الاكبر
 بالاصغر ثباتا ولا نفيا فتضطرب النتيجة
 فقد تكون صادقة كما اذا قلت لا شيء من
 الانسان حجر وكل انسان ناطق فلا شيء
 من الحجر ناطق وقد تكون كاذبة كما لو
 قلت الصغري بقولك كل انسان جسم
 ولولم تكن احدهما كلية بان كانتا جزئيتين

معاجاز كون البعض من الوسط المحكوم عليه
بالاصغر غير البعض المحكوم عليه بالاكبر فلا يلزم
لذلك التقا الاصغر بالاكبر اثباتا ولا نقيا فتصطدق
ايض خوص البعض الحيوان انسان والبعض الحيوان
ناطق فالنتيجة صادقة ولو قلت بدل الكبرى
ولبعض الحيوان فرس لكانت كاذبة فسقط
بايجاب الصغرى ثمانية اضرب حاصلة من
ضرب السالبتين صغريين في الاربع كبريات وباشرا
كون احدهما كلية اثنان الموجبة الجزئية
صغرى مع الجزئية الموجبة او السالبة الكبرى
فضروريه النتيجة ستة هذا طريق الاسقاط
وطريق التحصيل ان تقول الصغرى لا تكون الا
موجبة فاذا كانت كلية انتجت مع كبريات واذا
كانت جزئية انتجت مع الكليتين الموجبة والسالبة
كبريين فتلك ستة الاول من موجبتين كليتين
ينتج موجبة جزئية نحو كل حيوان جسم
وكل حيوان نافي فبعض الجسم نافي الثاني من
كليتين والكبرى فقط سالبة نحو كل انسان
حيوان ولا شئ من الانسان بفرس فبعض
الحيوان ليس بفرس وجعل هذا الضرب اثباتا هو
طريق ابن سينا وعليه درج الكاشي ومن تبعه

واختاره

٢٣
واختاره الامام السنوسي في شرح مختصره
وجعل ابن الحاجب وجماعة ثاني ضروب هذا
الشكل ما هو مركب من موجبتين والكبرى
فقط كلية وقال بعض الفضلاء ما اعتبره ابن الحاجب
ينتج الايجاب وما اعتبره غيره ينتج السلب
والايجاب افضل انتهى وكان من درج على الاول
اعتبر كلية المقدمتين الثالث من موجبتين
والكبرى فقط كلية نحو بعض الحيوان انسان
وكل حيوان جسم فبعض الانسان جسم الرابع
من موجبتين والكبرى فقط جزئية نحو كل
انسان حيوان وبعض الانسان جسم فبعض
الحيوان جسم الخامس من موجبة جزئية صغرى
وسالبة كلية كبرى نحو بعض مجهول الصفة غايب
ولا شئ من مجهول الصفة ليصح بيده فبعض
الغايب ليس هو ويصح بيده السادس من موجبة
كلية وسالبة جزئية نحو كل حيوان جسم وبعض
الحيوان ليس بفرس وفي تقدم الرابع على
الخامس خلاف فصاحب الشمسية جعل الموجبة
الجزئية مع السالبة الكلية رابعا والموجبة
الكلية مع الموجبة الجزئية خامسا نظرا الى
تقدم ما اشتمل على كبرى الشكل الاول وامام

السنوسي كصاحب الكشف عكس نظر الي تقديم
الموجبتين **شكل رابع** بشرطه **عدم جمع خستين**
من جنس واحد كسالبين وجزئيتين او من
جنسين اي جنس الكم وجنس الكيف جزئية سالبة
ولو في مقدمة واحدة كهذه وخسة الكيف السلب
وخسة الكم اجزئية **الابصورة** اي فيها وهي فاذا
كانت الصغرى موجبة جزئية فيشرط ان تكون
الكبرى معها سالبة كلية **ففيها** اي في هذه الصوة
يتبين اي يظن بجمع الخستين وتقرير ذلك ان
الصغرى اما ان لا تكون موجبة جزئية او تكون
فان كان الاول فشرط انتاجه ان لا يجتمع فيه خستان
واذ كان الثاني فشرط انتاجه ان لا تكون الكبرى
كلية سالبة وبرهين ذلك على ما ذكره الامام
السنوسي ان القسم الاول لوا حتمت فيه خستان
واما في مقدمتين او في مقدمة واحدة فان
كان في مقدمتين او في مقدمة واحدة فان
كان في مقدمتين لم يرد ذلك الا اذا كانتا
سالبتين او كانت الصغرى سالبة والكبرى
موجبة جزئية واما ما كان لا ينتج اما اذا كانتا
سالبتين فلان اخص القرأين هما هو المركب
من سالبتين كليتين والاختلاف الدال على المقدم

موجود فيه فانه يصدق قولنا الاشئ من الانسان
بفرس ولا شئ من الصاهل باسنان والحق الايجاب
وهو قولنا كل فرس صاهل ولو قلت بدل الكبرى ولا
شئ من احمار باسنان لكان الحق السلب وهو
لا شئ من الفرس احمار واما اذا كانت الصغرى
سالبة والكبرى جزئية موجبة فلان اخص
القرأين هما هو المركب من السالبة الكلية والموجبة
اجزئية والاختلاف متحقق فيه فانه يصدق قولنا
لا شئ من احيوان احمار وبعض الجسم حيوان والحق
الايجاب وهو قولنا كل حماد جسم ولو قلت
بدل الكبرى وبعض متحرك بالارادة حيوان لكان
الحق السلب وهو قولنا لا شئ من الحماد متحرك
بالارادة وان كان اجتماع الخستين في مقدمة
واحدة كانت سالبة جزئية مع الموجبة الكلية
والسالبة اجزئية اما صغرى او كبرى واما ما كان
يلزم الاختلاف اما اذا كانت صغرى فكقولنا
ليس كل جسم حيوان وكل متحرك بالارادة جسم
والحق الايجاب وهو كل حيوان متحرك بالارادة ولو
قلت ليس كل حيوان انسان وكل فرس حيوان
لكان الحق السلب وهو بعض الانسان ليس
بفرس واما اذا كانت كبرى فكقولنا كل انسان حيوان

وليس كل متحرك بالارادة انسانا والحق الايجاب
وهو كل حيوان متحرك بالارادة ولو قلنا كل
ناطق انسان وليس كل فرس ناطقا كان الحق
الستلب وهو بعض الانسان ليس بفرس ففقد
القران الاربع اخص ما اجتمع فيه الخستان من
القسم الاول واذا لم ينتج الاخص لم ينتج الاعم واما
القسم الثاني وهو ما اذا كانت الصغرى جزئية
موجبة فلم تكن الكبرى سالبة سالبة
لكانت اما سالبة جزئية او موجبة بقسميها وكلاهما
لا ينتج اما السالبة الجزئية فلما علم فيما سبق من عقدها
الموجبة الكلية التي هي اخص من الموجبة
الجزئية واما الموجبة فلان اخص القرينتين منها
ومن الموجبة الجزئية هو المركب من الموجبة الجزئية
صغرى والموجبة الكلية كبرى والاختلاف الموجبة
للعم حاصل فيه كمولنا بعض احيوان انسانا
وكل ناطق حيوان والحق الايجاب وهو بعض الاشياء
ناطق ولو قلت بدل الكبرى وكل ضاهل حيوان
لكان الحق الستلب وهو لا يشي من الانسان بصاهل
فهذه براهين عظمى لم يوجد فيها شرط الانتاج
في هذا الشكل وبالله تعالى التوفيق فسقط باسقاط
عدم اجتماع الخستين في القسم الاول ثمانية اضرب

التالية

السالبة الجزئية صغرى مع الكبرى اربع والتالية
الكلية صغرى مع غير الموجبة الكلية كبرى والموجبة
الكلية صغرى مع السالبة الجزئية كبرى فهذه ثمانية
وباشترط كون الكبرى سالبة كلية مع الموجبة
الجزئية الصغرى ثلاثة الموجبة الجزئية صغرى
مع غير السالبة الكلية فهذه ثلاث اضرب
في الثمانية قبلها تجتمع احدي عشر كلها عقيمة
تبقى خمسة منتجة واما طريق التحصيل فالصغرى
اما موجبة كلية وهي لا تنتج الا مع الثلاثة وهي
ما عدا السالبة الجزئية واما سالبة كلية وهي
لا تنتج الا مع الموجبة الكلية واما موجبة جزئية
وهي لا تنتج الا مع السالبة الكلية ولا يصح ان تكون
الصغرى سالبة جزئية لاجتماع خستين فيهما
فمجموع ذلك المنتج اذن خمسة اضرب اضرب
الاول من كليتين موجبتين ينتج موجبة
جزئية نحو كل انسان حيوان وكل ناطق انسان
فبعض احيوان ناطق الثاني من موجبة كلية
صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج موجبة جزئية
نحو كل انسان حيوان وبعض الناطق انسان
فبعض احيوان ناطق الثالث من كليتين صغرى
سالبة نحو لا يشي من العبادات يستغنى عن النية

وكل وضوء عبارة فلاشي من المستغنى عن النية
بوضوء الرابع من كليتين والكبرى سالبة عكس
ما قبله نحو كل انسان حيوان ولاشي من الفرس
با انسان فبعض الحيوان ليس بفرس الخامس
هو الصورة التي تجتمع فيها الحستان وهو
ما ألف من مقدمتين **ضراهما موجبة جزئية**
وكبراهما سالبة كلية نحو بعض الانسان
حيوان ولاشي من الفرس با انسان فبعض
الحيوان ليس بفرس هذا مذهب الاقدمين
وزهد بعض المتأخرين وتبعه كثير من الى ان
ضروب الرابع المنتجة ثمانية وجعلوا الشرط
فيه احدا من اثنا عشر المقدمة مع كلية الصغرى
او اختلافا بما بالكيف مع كلية احدهما فالامر
الثاني يقتضى ان ينتج ثلاثة اضرب زائدة
على الخمسة السابقة وان اجتمع في كل من تلك
الثلاثة حستان فرادى اضربا سادسا
وهو جزئية سالبة صغرى وموجبة كلية كبرى
نحو بعض المستيقظ ليس بنائم وكل كاتب
مستيقظ فبعض النائم ليس بكاتب وضربا
سابقا وهو كلية موجبة صغرى وسالبة جزئية
كبرى نحو كل كاتب متحرك الاصابع وبعض ساكن

الأصابع

الاصابع ليس بكاتب فبعض متحرك الاصابع ليس
 بساكن الاصابع وضربا تاما وهو صري سائلة كلية
 وكبرى موجبة جزئية مخلو لا شئ من المتحرك ساكن
 الاصابع وبعض المنقل متحرك فبعض الساكن
 ليس بمنقل لكن يشترط لا تاج هذه الا ضرب
 الثلاثة زيادة على ما شرطت وتطلب من
 المطولات وقدر مرت الى ضروب كل شكل قسمين
 لحفظها بقول **كم كل كه من له** **بر ك س ه**
ب ه ي ا ذ ك م ل ه **لا ذ لم ل ف س ما ك ه ل ا**
 كالشكل الاول **كم** **ب د ر ك و س ل ه ا ك م ك ا ت**
كل ب د ر ل ل و د ا د ك ل ا ك م ل ا ح ب د ر ل ل ل س ا م
ك م ك ل ا س ر ت ل ه **ب** بضروب الشكل فاكتمل
 فالكاف للكلية الموجبة متقطعة من كل واللام
 للسالبة الكلية مختزلة من لا شئ والباء الموجبة
 الجزئية مأخوذة من بعض والسين للسالبة
 الجزئية مأخوذة من ليس فبعض ويدل على
 اول ضروب الثاني فراغ عدة ضروب الاول
 وكذا الباء في ويدل على اول الرابع ايضا قوامي
 الكافين الذين في اول السطر الاخير من البيت
 الثاني لان المركب من كليتين **موجبتين** لا يكون
 الا اول ضروب شكل بالاستقرار وقولي كالشكل

الاول اي ضروب الشكل الثالث بالضربين اللذين
 بعد وهذه طريق صاحب الشمس ومن هذا
 حذوه **فمنه** **لشكلا** **اول** **اربع** **معد**
 ضروب **الثاني** **ثم** للترتيب **الذكرى** **ثالث** **فمنه**
ستة والفائز **اربع** **و** **شكلا** **رابع** **بخمسة**
 عند المتقدمين وثمانية عند المتأخرين **قد**
انتجا والباقي معنى في الخمسة طرف للانتاج وطرف
 ايضا للشكلا من ظرفية العام في الخاص لان
 الشكلا اعم من تلك الخمسة الاضرب **وغيرها**
ذكر **لن** **ينتجا** اذا ضروب العقلية باعتبار جميع
 الاشكلا اربعة وتكون حاصلة من ضرب
 اربعة عددا الاشكلا في ستة عشر عددا لضروب
 فاذا استقطت المنبع وهو ستة عشر على مذهب
 الاقدمين في الشكلا الرابع واثنان وعشرون
 على مذهب المتأخرين فيه من اربعة وستين
 بقي خمسة واربعون عقيمة على الاول واثنان
 واربعون على الثاني **وتتبع النتيجة** في جميع
 الاشكلا الاقرانية **الاخمس** اي الخمسين
من **تلك** **المقدمات** **هكذا** **لكن** **اي** **علم** **فان**
 كان في كل منهما خمسة تبعتها واذ كانت
 المقدماتان موجبتين كانت النتيجة موجبة

والافسالية واذا كانت احدهما جزئية كانت
 النتيجة جزئية فان كانت كليتين لم تكن النتيجة
 كلية الا اذا كان الاصغر سور ايا سور الكلي في الصغرى
 او في عكسها فمن ذلك يعلم ان الشكلا الثالث
 لا ينتج كلية لان الاصغريه لا يدخل عليه السور
 لكونه محمول في الصغري ولو عكست قضيتته
 انعكست جزئية لانها لا تكون الاموجبة وهذا
 الشكلا الرابع الا الضرب الثالث منه فانه ينتج
 كلية سالبة لان صغرها كلية سالبة تنعكس كنفسها
 واما الشكلا الاول والثاني فالاصغريهما ظاهر **وهذه**
الاشكلا **الاربعة** **بالحمل** من القضايا **مختصة**
وليس ما ذكر وهو الاشتغال كالتا بالشرطي
 اي فيه وتقدم الكلام على ذلك في قول واختص
 بالحملية **والحذف** **في** **بعض** **المقدمات** اي لبعضها
 صغري او كبرى **او النتيجة** **لعل** **ات** **خبر** **الحذف**
 مثال حذف الصغري هذا يجد لانه كل زان يجد
 ومثال حذف الكبرى هذا يجد لانه زان ومثال
 حذف النتيجة هذا زان وكل زان يجد هذا زان
 وكل رمان يجلس القبة **وتنتهي** **المقدمات**
 ان لم تكن ضرورية **الذي** **ضروري** **ما** **من** **دور**
 وهو توقف الشيء على ما يتوقف هو عليه وتسلسل

وهو ترتيب امر على امر الى ما لا نهاية له **قد لزم** اي لما لزم
الذي هو دور او تسلسل على تقدير عدم انتهائها
الى الضرورة فلزوم الدور هو فيما اذا استدل
على المتأخر بما يتوقف على ذلك المتأخر ولزوم
التسلسل هو فيما اذا توقف الاول على دلالة
مرتبة لا غاية لمساخا فانتهى الامر الى دليل
غير ضروري مقدماته ولا مسلمة لم يكن
مثال ما مقدماته ضرورية هذا العدد
منقسم الى متساويين وكل منقسم كذلك
فهو زوج ومثال الانتهاء ان تقول لولم يكن الله
تعالى واجب الوجود لكان جائز الوجود لكنه
ليس بجائز الوجود فهو واجب الوجود اذ لو
كان جائز الوجود لكان حادثا لكنه ليس
بمحدث فليس بجائز الوجود فهو واجب الوجود
اذ لو كان حادثا لافتقر الى محدث لكنه ليس
بمفتقر الى محدث فليس بمحدث اذ لو افتقر الى
محدث لتعدد الاله لكن الاله لا يتعدد فلا
يفتقر الى محدث اذ لو تعدد الاله لفسدت
السموات والارض لكنه لم يفسد فلم يتعدد
الاله وكونه لم يفسد ضروري بالمشاهدة
وكذا اذا قلت العالم صفاته حادثه وكل من

صفاته

صفاته حادثه فهو حادث فتستدل على الضعيف
بقولنا العالم صفاته متغيرة وكل متغير حادث
والاول من هاتين المقدمتين ضرورية
للمشاهدة وتستدل على الثانية من مبادئ
التغير ان كان من عدم الى وجود كان الوجود
طارئا ومن وجود الى عدم كان الوجود جازيا
والجائز لا يقع الاحداث وتستدل على الكبرى من
القياس الاول بقولنا كل من صفاته حادثه
لا يعزى عن الحوادث وكل ما لا يعزى عن الحوادث
لا يسبقها وكل ما لا يسبق الحوادث فهو حادث
فقد انتهي بنا الى الضرورة ولا عبرة باعترافنا
الفلاسفة على بعض تلك المقدمات
فان ذلك مكابرة **فصل في القياس الاستثنائي**
وهو المولف من مقدمتين احدهما بشرطية
وتسمى كبرى والاخرى تدل على وضع احد طرفيها
او رفعه لينتج وضع الاخر او رفعه وتسمى صغرى
ومنه اي القياس ما اي قياس والقياس الذي
يدعى اي يسمى **بالاستثنائي** اي لا شتماله على
القضية الاستثنائية وهي التي فيها حرف
الاستثناء وهو لكن وقال السيد في استثنائيا
لان المستدل يعطف بالمقدمة الاستثنائية

على ما ذكر في الشرطية فيصفه ويرفعه والتعليل
الأول يرجع الى هذا **يعرف بالشرطي** باسكان
التي مخففة للوزن لان احدي مقدماته شرطية
بلا امر اي شك وهو اي الاستثنائي القياس
الذي دل على النتيجة او على صدقها اي
نقيضها **بالفعل** بان تكون النتيجة بصورتها
مذكورة فيه او نقيضها كذلك **لا بالقوة** بان
تكون النتيجة متفرقة الاجزاء في القياس كما سبق
في الاقتران مثال الاول اي كون النتيجة المذكورة
بالفعل كلما تحانت الشمس طالعة كان النهار
موجود الكس الشمس طالعة ينتج النهار موجود
وهو المذكور بصورته في القياس واعترض بان
النتيجة لا بد ان تكون خبرا وقضية تحمل الصدق
والكذب والتشاك ليس كذلك لانه جزء قضية
والجواب ان المعنى ان صورتها المذكورة في القياس
اي مثل صورتها موجود فيه وان كانت
المغايرة حاصلة لان النهار موجود عند كونه
نتيجة قضية تحمل الصدق والكذب وعند
كونه قائما للشرطية جزء قضية لا يحمل صدقا
ولا كذبا بل الشرطية الموضوع في القياس استثنائي
اما متصلة او منفصلة فاشارة الى الاول بقوله

فان

٢٩
فان **يكن الشرطي** اي القضية الشرطية **بالفعل**
اي متصلة وذكر باعتبار تاول الشرطي باللفظ
النتج وضع اي اثبات **ذلك** اي المقدم **وضع التالي**
خو كلما كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه انسان
ينتج انه حيوان **وانتج رفع** **تال** اي نفيه **رفع**
اول اي المقدم بان تقول في هذا المثال لكنه ليس
بحيوان ينتج انه ليس انسان **ولا يلزم انتاج في**
اي من **عكس** **مما** اي من رفع المقدم او وضع التالي
لما انحلا اي تضح من انه قد يكون التالي اعم من
المقدم ولا يلزم من رفع الاخص رفع الاعم ولا اثباته
ولا من وضع الاعم وضع الاخص ولا رفعه فلو
قلت لكنه ليس باسنان لم ينتج انه غير حيوان
ولانه حيوان او قلت لكنه حيوان لم ينتج
انه انسان ولا انه غير انسان وشرط انتاج الشرطية
ان تكون متحبة لزومية وان تكون كلية او في مادتها
او كون وضع اللزوم او العناد بعينه وضع الاستثنا
خو ان قدم زيد لان فهو مكرم لكنه قدم لان
وان يكن الشرطي منفصلا اي قضية منفصلة
في اما حقيقية او مانعة جمع او مانعة خلو فان
كانت حقيقية **فوضع** **ذلك** اي احد طرفيها **ينتج**
رفع **ذلك** اي الطرف الاخر خو اما ان يكون الموجود

قدما واما ان يكون حادثا لکنه قدیم ینتج انه لیس
 بحادث اولکنه حادث ینتج انه غیر قدیم **والعکس**
کذا ای رفع احد الطرفين ینتج وضع الآخر کما
 اذا قلت لکنه لیس بقدیم ینتج انه حادث
 اولکنه لیس بحادث ینتج انه قدیم **والکذا** ای
 کون وضع احد الطرفين ینتج رفع الآخر والعکس
فی المنفصل الآخر وهی الحقيقة لانها اخص
 من مانعة اجمع ومانعة الخلو لان فیها منع
 الجمع ومنع الخلو وبشرط فی الحقيقة هنا ان تكون
 مرکبة من الشی والمساوی لنقیضه اذ لو ترکبت
 من الشی ونقیضه كانت الاستثنائية عين
 النتيجة فلا فائدة فی الوضع ولا الرفع **ثم ان**
یکن المنفصل مانع جمع فقط فوضع ذای
 احد الطرفين **رکن** ای علم **رفع لذلك** ای الطرف
 الآخر لامتناع اجتماعهما علی الصدق نحو اما ان
 یکون الجسم ابيض او اسود لکنه ابيض ینتج
 انه لیس باسود اولکنه اسود ینتج انه لیس
 بابيض **دون عکس** ای لا ینتج رفع احد الطرفين
 وضع الآخر لاحتمال اجتماعهما علی الکذب فلو قلت
 لکنه لیس بابيض لم ینتج انه اسود ولا انه غیر
 اسود لانه لا یلزم من رفع احد الصندین اثبات

الآخر ولا نغنیه لجواز وجوده خذ کونه احمر
واذا مانع رفع ای خلو **کان** فمانع خبر کان تقدم
 علیها واسمها ضمیر يعود علی المنفصل **فبواي**
 مانع الرفع **عکس** **کذا** ای رفع احد طرفیه ینتج
 وضع الآخر دون عکس لامتناع الخلو عنهما واحتمال
 اجتماعهما علی الصدق نحو اما ان یکون الشی غیر
 ابيض او غیر اسود لکنه ابيض ینتج انه غیر
 اسود اولکنه اسود ینتج انه غیر ابيض ولو قلت
 لکنه غیر ابيض لم ینتج انه اسود ولا انه غیر اسود
 اولکنه غیر اسود لم ینتج انه ابيض ولا انه غیر
 ابيض وذلك ظاهر وبالله تعالی التوفیق **فصل**
فی لواحق القیاس ای ما یلحق بالقیاس فی
 الاستدلال وقد عرفت انه لا یتیم قیاس الا من
 مقدمتین ومنه ای من القیاس **ما یلحقونه** ای سیمونه
مركبا لکونه من حجج ای اقصیه اثبتین فاکثر
قد تمایا فی الحقيقة **فركبته ان ترد ان تعلمه**
 نحو کل انسان حیوان وکل حیوان حساس وکل
 حساس نام وکل نام جسم وکل جسم مرکب **واقلب**
نتیجة **به** ای فیه وهی نتیجة المقدماتین الاولین
 وهی فی المثال المذكور کل انسان حساس ای اجزاء
مقدمة صفی یلزم من ترکیبها مقدمة أخرى

اي معها **نتيجة** فقل كل انسان حساس وكل حساس
نام ينتج كل انسان نام **الى هلم جري** فنون قف
عليه بالالف ومضاه في الاصل سيرا وتلهوا في
سيركم وتثبتوا ثم يستعمل فيما روم عليه قال ابن
الانباري انصب جرا على المصدر اي جروا جرا
او على الحال او على التمييز ذكره الشيخ التنوخي
في ثم مسلم وبعضه بالمعنى وقتال القاضى
زكيا نقلا عن العلامة اجماع بن هشام انه بعد
اطلاعه على كلام غيره وتوقفه في انه عربي
قال ان هلم يقال لا بمعنى المحي الحسى ولا بمعنى
الطلب حقيقة بل بمعنى الاستمرار على الشيء
ومعنى الخبر وغير عنه بالطلب كما في قوله تعالى
ولا تملحظوا ياكم فليمد له الرحمن هذا وجرا مصد
جره اذا سحبه يبتى مصدرا او يجعل حالا موكدة
وليس المراد الجرح الحسى بل التعميم كما في السحب في قوام
هذا الحكم منسحب على كذا اي شامل فكانه قيل هنا
انتهى الاستمرار قلب النتيجة مقدمة استمرار
مستمر كما يقال كان ذلك عام كذا وهلم جرا اي
واستمر ذلك في بقية الاعوام فقل كل انسان
نام وكل نام جسم ينتج كل انسان جسم ثم قل كل
انسان جسم وكل جسم مركب ينتج كل انسان مركب

وقس

وقس عليه النباش اخذ لما الخفية وكل اخذ لما الخفية
سارق وكل سارق تقطع يده **متصل النتائج** القياس
المركب **الذي حوى** النتائج **يكون** اي الذي لا يتطوي
فيه النتائج بل تذكر بالفعل في مرتين اول نتيجة
وثانيا مقدمة لقياس اخر كقولك كل انسان
حيوان وكل حيوان حساس فكل انسان حساس
ثم تقول كل انسان حساس وكل حساس نام
فكل انسان نام وهكذا سمي بذلك لوضو النتائج
بالقدمات والذي حوى مبتدأ وخبر مبتدأ محذوف
اي هو الذي حوى ومتصل بالنصب خبر يكون
مقدم واسمها ضمير يعود على الذي او على
القياس ومنعول حوى محذوف اي النتائج
وقوله **او مفصولا** مفطوف على متصل النتائج
وهو عكس الموصول والمفصول هو الذي فصلت
عنه النتائج فلم تذكر نحو كل انسان حيوان وكل
حيوان حساس وكل حساس نام وسمي
بذلك لفصل النتائج عن القياس في الذكورات
كانت مرادة من حيث المعنى **كل** منهما **سوى**
في فائدة المصنوع **وان يحزى على كل مستدل**
محذوف ياكل بعد تخفيفه **فذا يستقر اعداهم**
عقل اي عقل مسمى بالاستقرار لا السعد والصلح

ما ذكره الامام حجة الاسلام وهو انه عبارة عن
تفصيح امور جزئية ليحكم بحكمها على امر يشمل
تلك الجزئيات انتهى ثم المتصفح اما كلها وهو
الاستقرار التام واما اكثرها وهو الاستقرار غير
التام وهو ايضا الاستقرار المشهور كما اذا استقرت
الحيوانات فوجدت اكثرها يحرك فكه الاسفل
عند المصنع فثبت على كل حيوان بانه يحرك فكه
الاسفل عند المصنع وربما يكون فرد من افراد
الحيوان لم تستقر على خلافه وذلك كالتمساح
فانه يحرك عند المصنع فكه الاعلى وكذا اذا
استقرت جزئيات حيوان الطويل العمر
فوجدناه قليل المرارة مثل الانسان والفرس
والجمل فحكمنا على كل حيوان طويل العمر بانه قليل
المرارة والاستقرار التام فافق يقيد اليقين
كما اذا استقرت جزئيات الحيوان فوجدنا
الموت لازما لجميعها فحكمنا بسببه على الحيوان
فقلنا كل حيوان اما ماش او غير ماش وكل
ماش ميت وكل ما هو غير ماش كذلك وكل حيوان
كذلك **وعكسه** اي الاستقرار **يدعي القياس المنطقي**
وهو الذي قدمته المعرفي بانه قول مولف من
اقوال مني سملت لزم عنها لذاتها قول اخر **فحقق**

العلوم والمخالفة بينهما ظاهرة لان في القياس
يحكم على جزئيات كل لوجود ذلك الحكم في الكل
فالكل يكون وسطا بين جزئية وبين ذلك
المحكوم به الذي هو الاكبر وفي الاستقرار يقرب
هذا فيحكم على الكل بواسطة وجود ذلك الحكم
في جزئياته **وحيث جري على جري** ما سلك
اليانفة للوزن **عمل** في حكم **لجامع** كعمل النبيذ على
الخمري احرمه لجامع الاسكار **فذلك تمثيل**
عمل قال السعد والاصوب انه تنبيه جري
يجزي في معنى مشترك بينهما ما ثبت في المشبه
الحكم الثابت في المشبه به المعلن بذلك المعنى
انتهى فيتربك من اربعة حدود الكبرى واوسط
كل واحد وهو مسكر واصغر وهو النبيذ واصل
يشبه به وهو الخمر **ولا يفيد القطع بالدليل**
اي نتيجة الدليل واظهر في محل الاضمار لان الدليل
هنا هو الاستقرار والتمثيل **قياس الاستقرار**
بما تقدم ولا قياس **التمثيل** اذ ليس يلزم من تشابه
امرين في امر يشابههما في جميع الامتيازات **اقسام**
الحجة اما **نقضية** وهي ما كان من الكتاب والمنه
والاجماع واما **اعلانية** و**اقسام** **هندي**
اي العقلية **خمسة** **جلية** اي ظاهرة عند اهل

المنطق وجه الحصرانها تفيد اما تصديقا
واما تافيرا غيره كالتخييل والتصديق اما جازم
او غير جازم والجازم اما تقبيل حقيته او لا والمعتبر
اما حق في الواقع او لا المفيد للتصديق الجازم
الحق البرهان والتصديق الجازم غير حق السفسطة
والذي لا يعتبر فيه كونه حقا او غير حق بل عموم
الاعتراف بجدل وهو السفسطة داخلات
في المغالطة ومفيد التصديق غير جازم خطابة
ومفيد التخييل شعرا ولها **خطابة** وهو قياس
مؤلف من مقدمات مقبولة من شخص معتقد
فيه كوني او من مقدمات مضمونة معتقد فيها
اعتقادا راجحا نحو كل حايط ينتشر منه التراب
ينهدم وخوفلان يسار العدو فهو مسلم للثغر
وخوفلان يطوف بالليل فهو متلصص والفرس
منها ترغيب الناس فيما ينفعهم كما يفعله الخطباء
والوعاظ وثانيها **شعر** وهو قياس مؤلف من
مقدمات بتسسط منها النفس نحو الحر يا قوة
سيالة او تنقيض نحو العسل مرة موهجة وخو
الورد صرم يقل قايم في وسطه روث والغرض
منه انفعال النفس بالترغيب والترهيب **ويزيد**
بان يكون على وزن او صوت طيب **و** ثالثها

برهان

٥٢
برهان وهو قياس مؤلف من مقدمات يقينية
لا نتاج اليقين وسياتي وردها **جدل** وهو
مؤلف من مقدمات مشهورة وتختلف باختلاف
الازمنة والامكنة وغيرهما او مسلمة عند الناس
او عند الخصمين نحو هذا ظلم وكل ظلم قبيح فهذا
قبيح ونحو هذه مراعاة للضعف وكل مراعاة للضعف
محمودة ونحو هذا خبر واحد عدل وكل خبر واحد
عدل يعمل به والفرض منه الزام الخصم واقناع القاصر
عن ادراك البرهان **وخامسها سفسطة نلت**
الامل وهي قياس مؤلف من مقدمات وهمية كاذبة
نحو هذا ميت وكل ميت حماد فهذا حماد او
بسمه بالحق وليست به كقولنا في صورة فرس
على حايط هذا فرس وكل فرس صهال فهذا
صهال وتسمى مغالطة او تشبيهة بالمشهور
كقولنا في شخص خبط في البحت هذا يكلم الهلما
بالفاظ العلم وكل من كان كذلك فهو عالم فهذا عالم
وتسمى مشاعبة ومن قيل المشاعبة ما شتمى
المغالطة انما رجية وهي ان يفيظ احد الخصمين
الآخر بكلام يشغل فكره وهو حرام وقد تدعو
لضرورة الى استعماله في دفع كافر لم يقدر عليه
ونحوه وقد نظمت ما يتالف منه غير البرهان

يقول من السمع والمشهد ووجدك خطابة
من ظن او ما يقبل شعر من الخيلات سفسطه
من وهم او شبه اعلم ضابطه **اجابا** اي
المذكورات **البرهان** فالجدل فالخطاب
فالشعر فالسفسطة وهو اي البرهان
اي القياس الذي **الف من مقدمات**
باليقين **لقتن** اي من مقدمات
يقينية لانتاج اليقين اعم من ان تكون
ضرورية او ممكنة فالقياس جنس يتناول
الاقيسة الخمسة والف ذكر لتعلق به قوله
من مقدمات وباليقين تقتن يخرج الخطابة
والجدل وغيرهما وقول لانتاج اليقين غاية
واليقين اعتقاد جازم مطابق للواقع
ممتنع التفسير والبرهان قسمان لمي وهو
ما الوسط فيه علة لثبوت الاكبر للاصغر في
الذهن والخارج نحو زيد متعفن الاخلاط وكل
متعفن الاخلاط محموم فتعفن الاخلاط
علة لثبوت المحموم فيهما ويسمى ليا لا فادة
الممية اي العلة اذ يجاب به السؤال بلم وان
وهو ما الوسط فيه علة لذلك في الذهن
فقط نحو زيد محموم وكل محموم متعفن الاخلاط

فالحي

٥٤
فالحي علة لثبوت تعفن الاخلاط في الذهن
لا الخارج وسمى انيا لاقتضاه على انية الحكم
اي ثبوت دون لمية من قولهم ان الامر كذا
فهو مستوب لان الاول لم ثم ابدل من قوله
من مقدمات الخ قوله **من اوليات** الخ والمراد
ان المقدمات اليقينية اما من هذه الستة
او متنها اليها ووجه الضبط ان حكم
العقل اما بالاستعانة من الحس او معها والاول
ان لم يتوقف على وسط حاضر في الذهن في
الاوليات وان توقف في قضايا قياسات
معها والثاني اما ان لا يتوقف اليقين به
بعد الاحساس على شيء او يتوقف اما الاول
فالاحساس ان كان للحس الظاهر المحسوسا
او للباطن فالوحدانيات وتسمى مشاهدات
ايضا كما ان المحسوسات تسمى بذلك وان
توقف والحس اما حس السمع وهو المتواترة
فانها تتوقف على حكم العقل باستنتاج توافيق
الخبرين على الكذب او غيره فان توقف على
تكرر الحججيات وان توقف على كدس فالحديث
وليس هذا حصر اعقليا بل للضبط فالاوليات
ما يحكم فيه العقل مجرد لتصور طر فيه نحو الواحد

نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء فان هذين
الحكميين لا يتوقفان الاعلى لصور الطرفين
ومشاهدات يعني باطلته وهي ما لا يحكم
فيه العقل بمجرد ذلك بل يحتاج الى المشاهدة
بحسب الباطن وتسمى وجدانيات كان لنا
جوعا وعطشا و**مجردات** وهي ما يحتاج العقل
في الجزم بحكمه الى تكرار المشاهدة مرة بعد
اخرى كقولنا السقونيا مسهلة للصغرى
ومتواترات وهي ما يحكم فيه العقل بواسطة
السمع من جمع يومين توطينهم على الكذب كقولنا
سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ادعى النبوة وظهرت
المعجزة على يديه **وحديثيات** وهي ما يحكم
العقل فيه بتجدد مفيد للعلم والحدس سنوح
المباري والمطالب دفعة وهو معنى قول
المحققين الظفر عند الالتفات الى المطالب
في الذهن مع الحدود اي المبادي الوسطى كقولنا
نور القمر مستفاد من نور الشمس لاختلاف
تشكلاته النورية بحسب قربه من الشمس وبجده
عنها و**فرق** بينها وبين المجرىات بانها واقعة
بغير اختيار بخلاف المجرىات **وحسوسيات**
وهي ما يحكم به العقل بواسطة الحس الظاهر من غير

توقف

توقف على شيء اخر كقولنا الشمس مشرقة والناار
محرقة **فتلك جملة القينيات** التي يتألف
البرهان منها او مما ينتهي اليها ولم يذكر المؤلف
القضايا التي قياساتنا معها وهي ما يحكم به
العقل بواسطة لا تغيب عن الذهن عند تصور
الطرفين كقولنا الاربعة زوج بسبب وسط
حاضر في الذهن وهو الانقسام الى قسمين
والوسط ما يقرن بقولنا لانه كقولنا بعد
الاربعة زوج لانها منقسمة بمساويين وكل
منقسم بمساويين زوج فهذا وسط متصور
في الذهن عند تصور الاربعة وكان المؤلف
ادرجها في الاوليات وعليه تكون ما لا يتوقف
على استعانة من الحس وان توقف على وسط
حاضر والاحسن ان يقال لم يذكرها هنا لانها
في الاصل كسبية لكنها لما كان برهانها ضروريا
لا تغيب عن احوال عند الحكم صارت هي ايضا
ضرورية فكأنها لا تحتاج الى ذلك البرهان
فقد ذكرها كثيرا في الضروريات وعدم عدها منها
هو ما عليه المحققون وغير ذكرها وعد المحسوسات
بحسب الظاهر والمحسوسات بالحس الباطن
قسما واحدا وسماه المشاهدات ثم ذكر

الاختلاف في الربط بين الدليل والنتيجة بقوله
وفي دلالة العلم او الظن بالمقدمات على
العلم او الظن بالنتيجة يعني وفي الارتباط
بين العلم والظن بالمقدمات والعلم او
الظن بالنتيجة **خلافات** فلما كان للدليل
ارتباط بالمدلول اطلق الدلالة على الارتباط
ولذا اعتبر ثانيا معنى الارتباط فقال **عقلي**
اي هذا الارتباط عقلي بلا تقليل ولا تولد
فلا يمكن تخلف العلم او الظن بالنتيجة عن
العلم او الظن بالمقدمات عند عدم اضداد
النظر العامة وهي ما لا يحصرها المنظور
فيه بالبال كالموت والنوم والسيان وما في
معناها وما يقابلها من الاضداد الخاتمة
كالعلم به والجهل به اي المركب **او عادي**
بلا تولد فيمكن تخلفه بان ينتهي شخص
في البلادة الى ان يعلم او يظن المقدمات
ولا يتفطن لاندراج الاصغر تحت الاوسط
فلا يعلم او لا يظن النتيجة وفي هذا التصوير
نظر لان من شروط التقطن للانتاج **او تولد**
عقلي اي ذو تولد بمعنى ان القدره كحادثة
اثر في العلم او الظن بالنتيجة بواسطة تاثيرها

بلا العلم

57
في العلم او الظن بالمقدمات اذ التولد ان يوجد
فعل لفاعل فعلا اخر **واجب** عقلي اي منسوب
الى الوجوب بمعنى التعليل بمعنى ان العلم او الظن
بالمقدمات علة اثمرت في وجود العلم او الظن
بالنتيجة **والاول** وهو انه عقلي بلا تقليل ولا تولد
المؤيد اي المقوي لامام الحرمين والثاني للمشيخ
الاشعري وللقاض القولان والثالث للمعتزلة
وهو فاسد بقواطع البراهين المقررة في محلها
وقال الامام السنوسي في شئ الكبري وهذا المذهب
اي القول بالتولد مطلقا اخذوه من مذهب
الفلاسفة في الاسباب الطبيعية فهم زعموا ان الطبيعة
تؤثر في مصطنعها ما لم يمنع مانع ولم يجعلوه من
باب العلل لان العلة لا تتوقف على مانع لها ويجوز
ان يمنع من التولد مانع فاخذ المعتزلة ذلك ولقبوه
تولد البلا يظهر ما خذهم فقالوا فعل فاعل السبب
فغير العبارة ان ترى باختصار وتقديم وتأخير
واستثنا القياس الذي تقدم العلم به وشي شئ
استرجع فقالوا فيه بقول الامام اي انه عقلي
من غير تولد ولا تقليل وهذه تفرقة من غير فارق
لان لا بد فيها استثنائه من اعمال الفكر وترتيب
المقدمات التي غفل عنها الذهن حتى يحصل الاسترجاع

على ان المذهب فاسد من اصله والرابع مذهب الحكماء
وهو فاسد ايضا بقواطع البراهين المقررة في
محلها فاعلم مما ذكرنا ان بين المقدمتين الظنيتين
والظن نتيجتها ارتباطا اذا كانت الصورة
صحيحة وان امكن زواله بعد ذلك لان ذلك
الزوال لا يمنع حصوله عنهما عقلا او عادلة
فيجري الخلاف السابق وقال اجمال المحل بخلاف
ذلك ومحت معه العلامة ابن ابي شريف
وشيخ الاسلام مما تقدم وحاصله ان تجويل
الزوال انما هو دليل على عدم ثبات الظن بعد
حصوله لا على انتفا حصوله عقب النظر الصحيح
الصورة **خاتمة** في بيان خطأ البرهان **وخطأ**
البرهان اقتصر عليه لان ماسياتي لا يشترط نفي
جميعه الا في البرهان بخلاف الخطابة والشواهد
والسفسطة اذ لو اشترط فيها نفي جميع ماسياتي
لكان البرهان ولما كانت السفسطة **حيث**
وجدا فهو ما في **مادة** وهي كل من مقدمتيه
اوصورة اي هيئته **خاتمة** وهو خطأ
المادة اما في اللفظ **واشترط** في خوري وتريد
الحيز وكل قري لا يجزم الوطني فيه **او جعل** لا ينتج
هذا لا يجزم الوطني فيه **او جعل** ابا لالف قال

المؤلف

المؤلف على لغة القصر في الاسماء المستعارة اي
صاحب **تباين** مع شي اخر في الحقيقة **مثل**
الرديف **ماخذ** تميز مثل نحو هذا صارم مشيرا
الى شي قاطع غير السيف وكل صارم سيف
والصارم حقيقة تباين حقيقة السيف
والسيف ما كان على الهيئته المخصوصة قاطعا
كان أولا والصارم اسم له بقيد القاطع **واما**
في المعاني **التباس** القضية **الكاذبة** بقضية
ذات صدق تغليل للخطا فافهم **الخطابة** **كمثل**
جعل المرضي كالدائي نحو الخالس في السفينة
متحرك وكل متحرك لا يثبت في موضع واحد فاحدها
كاذبة ان اريد بالمتحرك فيهما معنى واحد وان
اريد بالمتحرك في الاولى المتحرك بالعرض وفي الثانية
المتحرك بالذات لم يوجد تكرر وهذا غير المرضي والذي
بالمعنى المتقدم **او جعل** **ناج** اي وان تجعل النتيجة
احدى المقدمات نحو هذه نقلة وكل نقلة
حركة وهذه حركة فالنتيجة عين الصفري لان الحركة
مرادفة للنقلة وهذا وان كان للبحث فيه محال لكن
البحث في المثال ليس من ذاب الفحول وقد بحث مسدي
سعيد بانه اذا كانت المقدمات صادقة
فكيف تكون من انواع التباس الصادقة بالكاذبة

وكان الحكم للبشر اي على كل من افراده **بحكم النوع** انما
به نحو الفرس حيوان وكل حيوان ذائق وهذا سبيل
اصفر والسيال الاصفر مرة فهذا مرة ويسمى مثله
ايهام العكس لانه لما راي ان كل مرة سيال اصفر
ظن ان كل سيال اصفر مرة وحقيقة ايهام العكس
ان يقلب الفاظ او المفاظ احد جزئي القضية
مكان الاخر **وكجعل كالقطعي غير القطعي**
يجر غير بالاضافة اي جعل غير القطعي كالقطعي
ففصل بين المضاف والمضاف اليه بالمفعول الثاني
وهو جائز لانه منصوب المضاف كهذا ميت
وكل ميت جواد **والثالث** يحذف اليها تخفيفا
اول للوزن وهو خطا الصورة **كالخروج عن**
اشكاله اي اشكال القياس نحو كل انسان حيوان
وكل فرس جسم اذ لم يوجد تكرر والقياس لا يقتضي
لا بد فيه من تكرر **وتترك شرط النتيجة** اي الانتاج
من اياته اي كمال خطا الصورة كان يترك ايجاب
الصغرى او كلية الكبرى في الشكل الاول نحو لا شيء
من الانسان بفرس وكل فرس جسم او كل انسان
حيوان وبعض الحيوان صهال وفي هذا البيت
حسن الاختتام وهو ان يذكر شيئا يشعر بالاكاد
وانقضا المقصود **هذا تمام الفرض المقصود**

صفة

صفة كاشفة من بيانية او تبغيفية **امهات** اي
اصول **المنطق المحمود** لانه يصون الفكر عن الخطا
وخرج غير المحمود وهو المشوب بضلالات الفلاسفة
على انه ايضا محمود وانما منع من الاشتغال به لاختلاف
ذلك **قد انتهى** ملتبسا **بمحمد رب الفلق**
اي الصبح **مارمته** اي قصدة **من قل علم المنطق**
اضافة العلم للمنطق من اضافة المستمى الى الاسم
وهذا البيت كوالد المؤلف امره بادخاله فادخله
رجا بركته **نظمه العبد الذليل المفتقر** ابلغ
من الفقير **لرحمة المولى العظيم المقتدر** **الاخضرى**
نعت للعبد قال المؤلف وهو تعريف لسبنا على
ما اشتهر في السنة الناس وليس كذلك بل المتواتر
من اعلام اعالي سلاطنا واسلافهم ان نسبتنا للعباس
ابن مرداس **عابد الرحمن** اشارة الى ان اسم المؤلف
عبد الرحمن **المرحجي** اي المودع مع الاخذ في اسباب
من رب المنان اي المنعم والمعدد للنعم واما النهي عن
الهنة فلمخلوق واما الخالق فيفعل ما يشاء **مغفرة**
من الغفر وهو السر والمراد عدم الماخذة **تحيط**
بالذنوب وتكشف الفظا عن القلوب اي ترتيب
حجب رين الذنوب المحذرة بانوار القلوب كحائلة
بين القلب وبين علام القيوب قال المؤلف فشيء

القلوب بأشياء مغطاة استعارة بالكناية والفظا
تجليل وتكشف ترشيح **وان ينشينا** اي يجازينا
بجنة العلا جمع عليا بالضم ككبري وكبري **فانه**
تعالى **اكرم من تفضلا** بل التفضل في الحقيقة
ليس الامنه **وكن** بيا **اخي للمبتدي** وهو من اخذ
في مبادي العلم والمنتهى من حصل من العلم ما يهتدي
به الى باقيه والمتوسط من حصل المبادي ولم يبلغ
درجة الثاني **ساحا وكن لاصلاح** اللام بمعنى
البا وفي **الفساد** الذي يظهر لك **فان** صحابان
تكتب بعد امان الفطر على اليا شملعه كذا اذ رما
يكون جعلته صوابا هو خطأ فلا تتجهج بباري
الراي على التخطئة ولاتات بعبارات فيها سوادب
بل ليت بالتعظيم والتجليل ثم هذا تواضع
من المؤلف حيث وصف نفسه بكونه مبتدا
ولم يامن من وقوع الخطا **واصلح الفساد** بالنامل
هذا اذن من المؤلف لمن يكون اهلا ان يصلح
ان راى خيلا **وان** كان الاصلاح **بدية**
اي ذا بديهة اي ان كان بباري الراي **فلا يتبدل**
ولاتات بما يدرك على ان الصواب خلاف ما ذكر
الرسول **فمن** قول **صاحب** اي جاعل
الصحيح رد بيا فاسدا وكر مبتدا خبره محذوف

اي

اي موجود والاولى تقديره بعد قوله **لاجل كون**
فهمه قبيحا الجار والمجرور متعلقان بترقي وهذا
اشارة الى قول الشاعر
وكم من غايب قولاصحيا واقفه من الغم السقيم
وقل من لم يتصف لمقصدي بل لا طيب **القدر**
حق واجيب للمبتدي ولبي **احدي** **وعشرين**
سنة معذرة اي عذر مقبولة **مستحسنة**
لكون هذا السن يقل فيه من يحصل هذا العلم وهذا
ايضا تواضع من المؤلف رحمه الله تعالى **لا سيما**
اي لا مثل الشخص الذي **في عاشر القرون** من الهجرة
موجود قال المؤلف وفي القرن احدي عشر قولا
قبل لكل عقد من العشرة الى ثمانين فتلك ثمان
اقوال وقيل مائة واياه وقيل مائة وعشرون
وقيل من عشرة الى مائة وعشرين انتهى فهذا
القرن ينبغي ان يعذر فيه الشخص اكثر من كان
قبله **زي الجهر** وهو انتفا العلم بالمقصود
والفساد والفتون جمع فتنة **وكان في اوائل**
الحرم تاليف هذا الرجل الذي وزنه مستغفلن
مستمرات **المنظم** من **سنة** بالتسوين للوزن
احدي **و** **ربوي** حال من اوائل او من حرم من
بعد **سنة** من **المايين** من الهجرة النبوية عليه

صاحبها افضل الصلاة والسلام ثم الصلاة
تقدم معناها والسلام اي زيادة طيب التحية
والاعظام سرمد اعلى رسول الله خير من هذا
وعلى الم وصحبة الشقاة السالكين سبل جمع سبل
وهو الطريق اي طرق النجاة ومبيلها امثال
المامورات واجتناب المنهيات ما قطعت
شمس النهار ما طرفية مصدرية اي صلاة
قطع شمس النهار ابرح جمع قلة والمراد هنا
الكثرة وهي اثنا عشر حمل والثور والبوز والسرطان
والاسد والسنبلة والميزان والعقرب والقوس
والجدى والدلو والحوت وتقطع الشمس الفلك
في ستة وتقطع كل يوم درجة وتقيم في كل
برج ثلاثين يوما وما طلعت اي مدة طلوع
البدر المير في الدجاء ويقطع الفلك في شهر
وتقيم في كل برج ليلتين وثلاثا فسبحان
مكون الالوان والحمد لله رب العالمين والسلام
على سيد المرسلين وعلى الم وصحبة جمعني امين
وكان الفروع في كتابة هذه النسخة المباركة في يوم
الخميس المبارك الموافق لثمانية وعشرين
من رجب سنة خمس وسبعين ومائتين
والف من الهجرة النبوية على صاحبها
افضل الصلاة والسلام على يد
افقر العباد الى ربه الغني
يوسف سيد احمد عبد
الغني غفر الله له
والله اعلم بالصواب

مكتبة المصطفى الإلكترونية

www.al-mostafa.com

www.مكتبةالمصطفى.com

Source / المصدر :



KING SAUD
UNIVERSITY

<http://makhtota.ksu.edu.sa>